مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.680

2 June 1994
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثمانين
بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ساتيش شاندرا (الهند)

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثامنين بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح .

إنه لشرف وميزة كبرى لي أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وأود أن أؤكد لكم أنني سأبذل قصارى جهدي لخدمة مصالح المؤتمر بصفتي رئيسا له . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم الشكر لأسلافي المرموقين السادة السفراء ايريرا وهوفمان وبويتا الذين تولوا رئاسة المؤتمر بطريقة كانت مثالا في القدوة .

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأهنئ السيد بتروفسكي على توليه منصب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة . وأقدم التهنئة أيضا للسيد بن اسماعيل الذي خدم المؤتمر خدمة ممتازة لمدة طويلة فاستحق بذلك التعيين في منصب نائب الأمين العام للمؤتمر . ويسعدني أيضا أن أرحب بالممثلين الجدد لكل من الجزائر وفنزويلا وايطاليا واثيوبيا واستراليا .

من الطبيعي أن يكون رئيس المؤتمر مقيدا بواجب ممارسة الرئاسة بطريقة متوازنة وغير محايدة . وهذا ما سأسعى إليه ولكن هذا لا يمنعه من الاعراب عن موقف حكومته هو . ولهذا أرجو منكم أن تسمحوا لي في هذه المرحلة من الاجراءات أن أدلي ببيان عن موقف الهند في قضايا نزع السلاح . وهذا أمر ضروري بوجه خاص لأن هذه أول مرة أتحدث فيها في جلسة عامة هذه السنة .

إن القضايا النووية تحتل ، بحق ، مكانا عاليا في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . ومنذ ستة سنوات قدم رئيس وزراء الهند ، شيري راجيف غاندي ، إلى الدورة الثالثة الاستثنائية للجمعية العامة التي كانت مخصصة لنزع السلاح خطة عمل لا زالت صائبة للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف . وهذه الخطة واحدة من أكمل وأحكم وأضبط مجموعات نزع السلاح التي قدمت للأمم المتحدة . وهي تتضمن برنامجا محدد المدة وعلى مراحل للقضاء على الأسلحة النووية وهي تنشئ التزامات على جميع الدول ، أي على أكبر قوتين عسكريتين ، وبقية الدول الحائزة للأسلحة النووية ، والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة .

وقد جاءت خطة العمل الهندية في الوثيقة CD/859 وأعلنت في المراحل الأخيرة من عصر الحرب الباردة . ومع انتهاء الحرب الباردة شهدنا تغيرات كانت بمثابة زلزال في البيئة الدولية السياسية والأمنية وأدت إلى ظهور واجبات جديدة لا فرار منها في جدول الأعمال الدولي لشؤون نزع السلاح والأمن . وعلى ذلك فَقَدَ الردع النووي أي قيمة كان ينسبها له أنصاره وأصبحت الترسانات النووية الضخمة لدى القوى النووية العظمى لا تعني أي شيء اليوم .

ولهذا فلا غرابة في أن تتحقق عدة خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي . وبذلك أمكن بلوغ الكثير من الأهداف التي كانت خطة العمل الهندية تتوخاها في المرحلة الأولى أي من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٤ . فإلى جانب التدابير واسعة النطاق لتقليل الأسلحة ، سواء منها النووية أو التقليدية ، أبرمت بالفعل معاهدة لحظر الأسلحة الكيميائية . وللمرة الأولى منحت ولاية تفاوضية في عام ١٩٩٤ للجنة مؤتمر نزع السلاح المخصصة لهذا الموضوع .

وعلى ذلك فإن عام ١٩٩٤ هو عظيم الأهمية لمؤتمر نزع السلاح . ولعل من المناسب في هذا السياق أن نستذكر أن المبادرة الأولى لفرض حظر على التجارب النووية جاءت من جانب رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو ، وكان ذلك في فترة مبكرة ترجع إلى عام ١٩٥٤ . ولعل من المفيد أن نكرر أنه لو كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد دخلت حيز النفاذ في مرحلة مبكرة لكان عدد الأسلحة النووية الموجودة أقل ونوعيتها أدنى . ونحن نقول ذلك لا للتباكي بل لإشعار مؤتمر نزع السلاح بإلحاح العمل الواقع علينا . فينبغي لنا أن ننتبه وأن نحرص على ألا تضيع جهودنا في هذا المجال في تدابير جزئية أو حلول وسط .

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لها موضع مهم جدا في سياق نزع السلاح النووي . وقد كان لها مكان في المرحلة الأولى من خطة العمل الهندية لبلوغ هدف اقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية ومن العنف . ونود في هذه المرحلة أن نعلق على الجوانب التالية من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المقترح عقدها .

ونتناول أولا هيكل المعاهدة ونطاقها . فينبغي أن تهدف المعاهدة إلى وقف التجارب النووية وقفا عاما وتاما من جانب جميع الدول في جميع البيئات وجميع الأوقات . وينبغي لها أن تحظر بطريقة غير تمييزية انتشار الأسلحة النووية في البعدين الأفقي والعمودي على السواء . ولا يمكن تصورها كصك يهدف إلى وقف التقدم التقني أو تأبيد انقسام العالم إلى فئتين من الأمم . وفي اعتقادنا أنه لا يجوز إجراء أي تجربة بحجة السلامة . فالحظر ينبغي أن يكون شاملا وألا تكون فيه عتبات .

ونحن نؤيد فكرة إغلاق مواقع اختبار الأسلحة النووي . ونعتقد أن من الواجب علينا أن نلتزم الحذر عند الحديث عن فكرة حظر الأنشطة التحضيرية . فلا شك في أن الأعمال التحضيرية التي تجعل الانفجار النووي وشيك الوقوع يجب أن تخضع للمعاهدة ، ولكن النشاط البحثي والعلمي المتصل بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا يجب أن يصبح هدفا بدون مبرر . ولهذا فمن الضروري فحص هذا الجانب مرة أخرى والتوصل إلى تعريف واضح للأنشطة التحضيرية التي تغطيها المعاهدة .

وأنتقل ثانيا إلى التحقق . فنظام التحقق في معاهدة الحظر الشامل ، شأنه شأن المعاهدة بأكملها ، يجب أن يكون عالميا من حيث التطبيق ، وغير تمييزي في طبيعته ويضمن حق الوصول لجميع الدول بالتساوي . ويجب أن يكون خاضعا لإشراف دولي وأن يكون نظاما فعالا .

ومن أهم الاشتراطات في نظام التحقق في معاهدة الحظر الشامل أن يوفر للدول الأطراف الثقة اللازمة بأن الانفجارات النووية في أي بيئة يمكن الكشف عنها وتحديد موقعها والتعرف عليها بدون لبس في إطار زمني مناسب فبذلك يردع كل من يفكر في انتهاكه . كما أن النظام يجب أن يحقق فعالية التكاليف حتى لا تؤدي التكاليف الرأسمالية والتشغيلية وتكاليف صيانة النظام إلى وقوع عبء غير محتمل على الدول الأطراف المعنية . وينبغي الوصول إلى أقصى درجة من فاعلية التكاليف وأقصى درجة من الوثوق في أي نظام نمطي للتحقق حتى تحظى معاهدة الحظر الشامل بقبول عالمي .

ونحن نعتقد أن التحقق السيزمي يجب أن يكون هو لب نظام التحقق المقبل . وقد شاركت الهند في تجارب الاختبار التقني الأول والثاني اللذين أجراهما فريق الخبراء العلميين وتعهدت بأن تشارك في الاختبار الثالث أيضا وهي تشجع مزيدا من البلدان على المشاركة فيه حتى تصبح معاهدة الحظر الشامل معاهدة فعالة وقابلة للتحقق من الناحية التقنية . وقد نظرنا أيضا في فائدة بعض التقنيات غير السيزمية مثل النويدات المشعة وربما التقنيات المائية الصوتية ولكننا لم نقتنع بعد ببقية الأساليب غير السيزمية . وأما تقنيات التفتيش في الموقع فينبغي أن تستخدم فقط في سد الثغرات التي تتركها تلك الأساليب مع عدم اللجوء إليها إلا إذا كان هناك شك قوي في حدوث انتهاك . وأتناول ثالثا التنظيم . فنحن نعتقد أن منظمة معاهدة الحظر الشامل ينبغي من الأفضل أن تكون منظمة نوعية منفصلة وأن تخدم تنفيذ نظام التحقق الذي تضعه المعاهدة . وينبغي أن يكون للمنظمة المذكورة القدرة على تحليل وتبادل البيانات الدولية سواء منها السيزمية وغير السيزمية .

ورابعا ، النفاذ . فنحن نؤيد معاهدة الحظر الشامل التي تستطيع أن تجذب الانضمام على المستوى العالمي . وينبغي ألا يكون دخولها حيز النفاذ معقدا حتى لا يؤخر هذه العملية . ويبدأ النفاذ متى كانت هناك تصديقات من عدد معقول يمثل مختلف مجموعات البلدان .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السفير بوش من المكسيك على قيادته اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . ونحن نتطلع إلى الحصول على النص المتداول

الذي وضعه عن معاهدة الحظر الشامل هذا الشهر . كما أننا نعرب عن تأييدنا الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها السفيران هوفمان ودمبنسكي .

إن قضية الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها قضية عظيمة الأهمية لأنها ترتبط بأساس أمن جميع الدول . وكان الموقف الثابت من جانب وفد الهند هو أن الضمان الوحيد الذي يمكن تصديقه ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو في القضاء على هذه الأسلحة قضاءً تاماً . ولكننا نقر مع ذلك بأن نزع السلاح النووي بطريقة شاملة هو قضية معقدة . ولذلك ، وريثما يتحقق القضاء على الأسلحة النووية ، يكون على الدول الحائزة لهذه الأسلحة أن تقدم جميع ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وذلك في صورة ملزمة دوليا وقانونيا ، أي بصورة شاملة دون أي شروط أو تمييز . ولهذا فإننا نؤيد صكا يقوم على أسلوب "الصيغة المشتركة" . وقد نادينا في المرحلة الأولى من خطة العمل التي طرحناها بإبرام معاهدة لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ريثما يتم القضاء عليها تماما وذلك كتدبير مصاحب لنزع السلاح النووي .

ووفد بلادي يؤيد تأييدا قويا جهود رئيس اللجنة السيد السفير غليوم لتحقيق تقدم في هذا المجال .

وترحب الهند بالتقدم الذي تحقق في العمل المتعلق بالشفافية في التسلح في السنوات الأخيرة . وستكون الشفافية بمختلف جوانبها تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة في تقدم البشرية نحو السلم والأمن الدوليين . ولكن لا يغيب عن البال أن الشفافية ليست هدفا في حد ذاته ولا يمكن أن تحل محل تدابير نزع السلاح الحقيقية التي تشمل الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية . وينبغي النظر إلى الشفافية على حقيقتها أي باعتبارها وسيلة لبناء الثقة . وحتى نتأكد من قيام ثقة حقيقية بين دول ذات سيادة فلا بد من وقفة لتثبيت المكاسب التي حققناها في السنة الأولى . ويعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أول خطوة مشجعة ، وإن كانت مترددة ، كبداية طيبة قدمت إليها تقارير من ٨٣ بلدا عن حالات نقل الأسلحة في ١٩٩٣ . وهي في نفس الوقت تبرز المزالق الكامنة في هذا العمل . فمن الواضح أن هناك عناصر معينة ، إما من عدم الثقة أو من الصعوبات البيروقراطية ، لا تزال تعوق بقية البلدان ، لأن البلدان التي استجابت ليست إلا ٤٥ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة . وعلينا أن نبذل جهودا لتشجيع الانضمام العالمي لسجل الأمم المتحدة . وإدخال تعديلات طموحة ومتسرعة على هذا السجل ربما تقلب التوازن الدقيق الذي تحقق عند ولادته وتؤدي إلى نتيجة عكسية في جهودنا لتشجيع الانضمام العالمي المتزامن .

وتظهر التعقيدات في تقديم التقارير لسجل الأمم المتحدة كذلك في التفاوت بين المعلومات التي وصلت . فمثلا كان من بين حالات النقل المائة وأربعة وتسعين التي جاءت في التقارير ١٥٩ حالة صادرات و١٠٩ حالة واردات . ومن هذه الحالات لم يكن هناك إلا ٥١ بلدا (أي بنسبة ٢٦ في المائة) تعبر عن تطابق تام؛ وهناك ١٦ حالة (٨ في المائة) قدم الطرفان تقريراً عنها ولكن كان عدد البنود مختلفا . وهذه الاختلافات يجب أن تكون نذيرا لنا بأن العملية ليست سهلة كما يبدو ولا بد من التقدم بطريقة حذرة ومتعقلة .

وهناك أيضا مشاكل أصيلة في مسألة زيادة شفافية نقل التقنية العالية ذات التطبيقات العسكرية . وقد أصبحت للهند خبرة كبيرة في التقنيات النووية وتقنيات الفضاء والقذائف ولكننا عملنا على التأكد من ألا تؤدي هذه التقنيات إلى الانتشار . وفي الوقت نفسه نحن نعارض أي أنظمة أو كارتلات خاصة تحاول تضييق الوصول إلى التقنية العالية ونعتقد أن مثل هذه التدابير لن تؤدي إلا إلى شكل جديد من أشكال الاستعمار التقني . فأنظمة مثل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف أو مثل مجموعة الموردين النوويين هي أنظمة تحكمية لا مساواة فيها والتمييز واضح فيها . ولا بد من جعلها شفافة وغير تمييزية ومنصفة وحينئذ فقط يمكن أن تصبح عالمية وفعالة . فينبغي أن تسير هذه الجهود جنبا إلى جنب مع مزيد من التعاون في التطبيقات السلمية للبحث والتطوير في المجالين العلمي والتقني لبلوغ أهداف النظام العالمي الناشئ .

وأود هنا أن أشكر رئيس هذه اللجنة ، السيد السفير بويتا من هنغاريا ، وأن أتمنى له كل التوفيق في عمله .

ونحن بصفتنا من الراعين لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٤/٤٨ ألف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي نأمل في أن يساهم عمل هذه اللجنة المخصصة مساهمة ذات مغزى في التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه . وقد لاحظنا بيانات مختلف الوفود في هذه المسألة ونود أن نكرر أن تدابير بناء الثقة التي تؤدي دورا مهما في إزالة سوء الفهم لا يمكن أن تحل محل نزع السلاح الحقيقي .

والمعاهدات الموجودة الآن والتي تتناول مجال الفضاء ليست كافية تماما لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولن يمكن بلوغ هدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بسد الثغرات الموجودة فيها . بل سيكون من الضروري تطوير معاهدة دولية جديدة وشاملة تكون ملزمة قانونا لجميع الدول ، وخصوصا تلك التي لها قدرات عسكرية في الفضاء .

ونحن نؤيد تمام التأييد رئيس اللجنة السيد السفير نوفوا من كوبا ووفد بلاده على الجهود التي يبذلونها لتحقيق مزيد من التقدم .

وقد اشتركت الهند لأول مرة في تقديم القرار الخاص بوقف انتاج المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة وغيرها من النبائط المتفجرة في اللجنة الأولى للأمم المتحدة عام ١٩٩٣ . وأي معاهدة "لوقف الانتاج" يجب أن تكون غير تمييزية وأن يكون التفاوض عليها قد جرى بطريقة متعددة الأطراف ، وأن يكون التحقق ممكنا بطريقة فعالة على المستوى الدولي . ونحن نعتقد أن محفل التفاوض في هذه القضية يجب أن يكون هو مؤتمر نزع السلاح مع إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة هذا الموضوع . فلدى المؤتمر الخبرة المطلوبة وهو خير من يؤدي هذا العمل . ونعتقد أيضا أن القرار الذي توصلت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء يوفر أساس ولاية هذه اللجنة المخصصة . وبعد الاتفاق على النطاق يمكن أن يطلب للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم دراسة عن التحقق . ولن يعرف مدى التحقق إلا بعد تحديد نطاق الاتفاقية . وفي رأينا أنه يجب أن يكون هناك نص على انتاج المواد الانشطارية للأغراض المدنية وألا تنطبق هذه الاتفاقية بأثر رجعي .

وأود أن أعرب عن كامل التأييد لصديق الرئيس السيد السفير لامبريا من البرازيل الذي يضطلع بعمل قيّم هو توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح . وأنا أؤيده تمام التأييد في جميع محاولاته للوصول إلى نتيجة ناجحة في عمله . وأتطلع إلى رؤية التقرير الذي سيقدمه عن تقدم مشاوراته ، وذلك قبل نهاية هذا الشهر . والواقع أن توسيع عضوية المؤتمر على النحو الذي اقترحه المنسق الخاص في السنة الماضية مسألة في غاية الأهمية لأن هناك عددا كبيرا من البلدان ليست ممثلة في المؤتمر وينبغي في أول فرصة أن تصبح أعضاء حتى تساهم في المفاوضات في محفل التفاوض متعدد الأطراف الوحيد أمام المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح .

وأود أن أشكر السفير شانون من كندا ، بوصفه المنسق الخاص لوقف انتاج المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة على تقريره عن المشاورات في الجزء الأول من مؤتمر نزع السلاح . كما أتمنى كل النجاح للسفير نوربرغ من السويد ، المنسق الخاص لجدول الأعمال .

وأود أن أقدم الشكر لكم ، سادتي المندوبين الموقرين ، على استماعكم للبيان الهندي بصبر واهتمام كبير ، وأنتقل الآن إلى الجزء الآخر من الاجتماع .

على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو كل من السويد وفنلندا واسرائيل وجمهورية ايران الاسلامية الذي سيتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، وممثل البرازيل ورئيس فريق

الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهزازية ، الذي سيعرض تقرير تقدم أعمال هذا الفريق في دروته الثامنة والثلاثين والذي وضع بوصفه الوثيقة CD/1253 . والآن أعطي الكلمة لممثل السويد السفير نوربرغ .

السيد نوربرغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس قبل أن أقرأ بياني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على تولي منصب رئاسة هذا المؤتمر في المرحلة الحرجة من مراحل عملنا ، وأن أؤكد لكم أن وفدي سيتعاون معكم تعاونا كاملا .

لقد أنجز الفريق العامل المعني بالتحقق التابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية عملاً قيماً في الأسابيع الماضية ، وخصوصا في استخدام تقنيات التحقق غير السيزمية ضمن مجموعة التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . وقد جاء الآن وقت التدقيق فيما نريده للتأكد من تطبيق هذه المعاهدة . وليس المقصود أن تكون هذه عملية تقنية بل المقصود إيجاد توازن بين الالتزامات السياسية والقانونية ، وبين تدابير بناء الثقة وترتيبات التحقق التقنية والتفتيش في الموقع . ومهمتنا هي أن نجد التوازن الذي يكون مقبولا لكل واحد منا . وهذا التوازن يجب أن يلبي احتياجات الأمن لدى جميع الأطراف ، ونحن نفهم أن هذه الاحتياجات قد تكون مختلفة بين مختلف البلدان . ونحن نتطلع إلى النظر في تدابير تحقق تزيد مصداقية المعاهدة وتحافظ عليها . كما نود أن ننشئ هيكل رصد يحقق فعالية التكاليف ويكون قويا ولا يخلق حالات انذار كاذب كثيرة أو غير ذلك من المشاكل التي قد تقلل الثقة في المعاهدة .

ويرى وفدي أن هناك أساسا جيداً للمداولات المقبلة . فورقة العمل الاسترالية عن عناصر مشروع المعاهدة (CD/NTB/WP.94) تتضمن تجميعا ممتازا للأفكار القديمة والحديثة . وهي تعتبر ، إلى جانب نص مشروع المعاهدة السويدي ، أساساً جيداً يمكن أن ننظر فيه في المستقبل . وقد قدمت أيضا مجموعة من الأوراق المفيدة الأخرى في الفريق العامل المعني بالتحقق كما أن أصدقاء الرئيس استطاعوا أن يتوصلوا إلى مجموعة قيمة من الأساليب غير السيزمية . ومن شأن هذا كله أن يزيد معارفنا وأن يسهل علينا النظر في المسألة .

وقد حاولنا في مشروع المعاهدة الذي قدمناه ، في الوثيقة CD/1232 ، أن نعكس الآراء والأفكار التي فسرناها على أنها آراء وأفكار مشتركة . وقد حان الوقت الآن لأن يبين كل بلد احتياجاته ورغباته فيما يتعلق باشتراطات نظام التحقق والترتيبات التقنية الخاصة به . وقد لاحظنا باهتمام كبير أن بعض الوفود بدأ بالفعل يتخذ منهاجاً واضحاً .

وسأحاول الآن أن أكون واضحاً فيما يتعلق باشتراطات التحقق السويدية بقدر ما يمكن في هذه المرحلة . ومن رأينا أن ترتيبات التحقق يجب أن تستوفي بعض الشروط الأساسية . فينبغي في هذه الترتيبات ، من بين جملة أمور ، أن تساعد على توفير الثقة بأن جميع الأطراف ستحترم التزاماتها بموجب المعاهدة؛ وأن تردع الأنشطة الخفية؛ وأن تستطيع الكشف عن حالات الانفجار بطريقة معقولة في جميع البيئات ؛ وأن تعزز الثقة في المعاهدة وأن تمنع الانذارات الكاذبة ؛ وأن توفر لأطراف المعاهدة المعلومات المفيدة لتفسيرها وتقييمها على المستوى الوطني .

ولبلوغ هذه الأهداف بطريقة يمكن الركون إليها ينبغي لنظام التحقق أن يستخدم مجموعة من تقنيات مختلفة . وسأحاول أن أشير إلى هذه التقنيات التي تبدو لنا أفيد ما يكون في تلبية احتياجات التحقق مع مراعاة فاعلية التكاليف . وسأبدأ أولاً بالتقنيات المفيدة لرصد الانفجارات تحت الأرض .

وحتى يكون هناك ضمان بعدم اجراء انفجار خفي تحت الأرض ينبغي للمعاهدة ، في رأينا ، أن تتضمن أحكاماً عن نظام للتحقق السيزمي يكون عالمي الشمول . ومن المحتمل أن يستطيع النظام الذي وضعه فريق الخبراء العلميين والذي جربه هذا الفريق إلى حد ما ، أن يفي بهذه الاحتياجات . وقد اقترحنا في مشروع المعاهدة الذي قدمناه أن يكون لوكالة التحقق سلطة على محطات ألفا التي تعتبر ذات أهمية حاسمة في الكشف عن مختلف الوقائع . ومن رأينا أن هذا مهم ، لا لمصداقية النظام فحسب ، بل إن حسن تسيير النظام بطريقة تحقق فعالية التكاليف يتطلب أن تكون للوكالة سلطة مباشرة على المعدات التقنية وعلى تشغيل المحطات . وحتى يكون هناك نظام عالمي له محطات في المواقع المرغوب فيها فلا بد من اقتسام تكاليف إنشاء المحطات وتشغيلها بطريقة منصفة بين أطراف المعاهدة . وربما تكون هناك طرق مختلفة ، كما جاء في ورقة العمل الاسترالية ، لتأكيد سلطة الوكالة ، ولتحقيق التمويل الدولي ، ونحن من جانبنا متفتحون لمختلف الحلول التقنية .

والصعوبة الرئيسية في ملاحظة الاهتزازات هي كثرة عدد الهزات الأرضية التي يلاحظها النظام . فالنظام المتوقع يمكن أن يكشف نحو خمسين ألف هزة أرضية في كل سنة . ومن أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة يبدو لنا من الضروري وجود أحكام عن التفتيش في الموقع للتأكد من طبيعة الظواهر التي لا يمكن التعرف عليها بطريقة مؤكدة بواسطة الملاحظة من مسافات بعيدة .

وينبغي أيضاً أن نجد طريقة عملية تتناول العدد الكبير من الانفجارات الكيميائية التي سيسجلها النظام والتي يكون أكثرها مرتبطاً بأنشطة التعدين . ونحن نتوقع أن يكون هناك كل سنة نحو ثلاث آلاف انفجار بما فيه الكفاية حتى يلاحظها النظام

الاهتزازي المقترح من جانب فريق الخبراء العلميين . وينبغي أن نعالج هذه الانفجارات دون الاثقال بدرجة كبيرة على نظام التحقق أو تعويق الأنشطة المشروعة التي كانت سببا في هذه الانفجارات ، والتأكد في الوقت نفسه من عدم اجراء أنشطة في الخفاء . وقد اقترحنا في مشروع المعاهدة الذي قدمناه إمكان الاعلان عن بعض المرافق بوصفها مواقع انفجارات وجعلها مفتوحة لعمليات تفتيش مخصصة . كما اقترحنا نظاماً لتقديم تقارير فردية عن الانفجارات الكبيرة خارج هذه المرافق المعلنة . وربما تكون هناك امكانيات أخرى ، ونحن على استعداد للبحث عن الترتيبات التي تحقق فعالية التكاليف للتأكد من أن هذه الأنشطة المشروعة لا تضعف مصداقية المعاهدة .

ومن شأن توفر صور السواتل عن منطقة ما قبل وقوع اهتزاز وبعد وقوعه أن يسهل تفسير هذه الواقعة . كما أن من شأن صور السواتل أن تسهّل تخطيط عمليات التفتيش في الموقع . وهذه الصور المطلوبة من السواتل متوافرة على المستوى التجاري اليوم من نظام SPOT وغيره من الأنظمة . ولذلك فنحن متفتحون أمام ضرورة أو عدم ضرورة وضع أحكام خاصة بهذه البيانات في المعاهدة وما إذا كان مركز البيانات الدولي سيساعد فرادى البلدان على تحليل مثل هذه المعلومات وجعلها متاحة للآخرين .

ورغم أن احتمال ملاحظة الغازات المشعة غير المضرة من مصدر تحت الأرض هو احتمال ضعيف فاننا لا زلنا نعتقد أن مثل هذه الملاحظة يمكن أن تعزز مصداقية نظام التحقق وأن يكون فيها مزيد من الردع للأنشطة الخفية . ولهذا فنحن نرى أن من المطلوب إنشاء الطاقة اللازمة للكشف عن هذه الغازات في العالم بأكمله إلى جانب نظام رصد الجزيئات المشعة التي ينقلها الهواء .

وعندما يصل الأمر إلى إمكان عمل انفجارات خفية تحت الماء في أعماق المحيطات يمكن التساؤل عما إذا كان هذا التصور يعتبر تهديداً أم لا . ولكن وفدي لا يعتقد أن من الممكن استبعاد هذه المسألة تماماً . فالملاحظات الاهتزازية مفيدة أيضاً للكشف عن الانفجارات تحت الماء خصوصاً إذا أجريت على أعماق بعيدة عندما تكون الاشارات السيزمية أقوى بكثير مما تكون عليه في حالة انفجارات بنفس القوة في باطن الأرض . وعلى ذلك فإن النظام السيزمي يكون عظيم القيمة في رصد الانفجارات الممكن حدوثها في المحيطات أيضاً .

بل إن الملاحظات الصوتية المائية أقدر على الكشف عن الانفجارات الضعيفة في الماء أو على ارتفاعات بسيطة فوق سطح الماء في مسافات واسعة من البحار . ومن رأينا أن من المرغوب فيه تماماً ادراج نظام للملاحظات الصوتية المائية في نظام التحقق ليغطي أعماق المحيطات . والملاحظات المائية الصوتية مماثلة تماماً

للملاحظات السيزمية ويمكن بسهولة ادماجها في التحليل إلى جانب البيانات السيزمية . كما أن هذه الملاحظات ستسهّل كثيراً من التعرف على الأحداث السيزمية التي تلاحظ وذلك بالتفريق بين انفجار تحت الماء وهزة أرضية تحدث تحت قاع المحيط . والمعروف أن أكثر من ٧٠ في المائة من جميع الزلازل التي تلاحظ يحدث تحت المحيطات . وسيكون هذا في حد ذاته انجازاً كبيراً ويسهل بدرجة من كبيرة تفسير البيانات السيزمية .

وهناك الآن أنظمة مائية صوتية متقدمة وضعت لتكشف عن الغواصات وتتعقبها ، من بين جملة أمور . ورغم أن التجربة السويدية محدودة بالمياه الضحلة في البحر البلطيقي ، وهي غير منتجة في هذا السياق ، فإننا نعتقد أن المطلوب لملاحظة الانفجارات في هذا السياق هو نسبة صغيرة جداً من الطاقة والمعدات المستخدمة للكشف عن الغواصات . ولهذا فقد يكون من الممكن استخدام جزء صغير من أنظمة الملاحظة الصوتية المائية الموجودة بالفعل في المحيطات لتوفير البيانات المائية الصوتية لنظام التحقق . وان وفد بلادي يقدر تمام التقدير عرض الولايات المتحدة بتوفير المعلومات من شبكتين تعملان لهذه الأغراض في المحيطين الأطلسي والهادي . ونحن نحث بقية البلدان التي لديها مثل هذه الأنظمة على النظر في امكان استخدام هذه المرافق "استخداماً مزدوجاً" بما يوفر جزءاً من البيانات التي تجمع والمعلومات المطلوبة من مختلف المحطات للاستفادة من هذه البيانات .

ومن المعروف جيداً أنه لا توجد أحكام خاصة بالتحقق في معاهدة الحظر الجزئي على التجارب . ومن أجل وضع نظام يتمتع بالمصداقية في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يرى الوفد السويدي أن هناك حاجة إلى ترتيبات للتحقق تغطي أيضاً الانفجارات في الجو . فنحن نود ، كما جاء في مشروع المعاهدة الذي قدمناه ، أن نرى نظاماً عالمياً لرصد الجزيئات المشعة المنقولة جواً وقد تناولنا في أوراق العمل التقنية التي قدمناها وصفاً تفصيلياً للنظام يضم نحو مائة محطة موزعة توزيعاً عالمياً . وهناك ورقة عمل قدمت أثناء هذه الدورة وبها تفصيلات تقنية اضافية وخصوصاً عن تصميم محطات الرصد التلقائي ، التي يمكن ربطها بمركز دولي للبيانات كما في حالة المحطات السيزمية . فإذا كان هناك اتفاق عام ، وهو ما نعتقد في وجوده ، بأن نظاماً عالمياً لرصد الجزيئات المشعة في الفضاء يجب أن يكون عنصراً من عناصر نظام التحقق ، فسيكون من المهم أن نشكل ما يشبه فريقاً عاملاً ، يضم خبراء ، لتعريف عناصر مثل هذا النظام واختباره دون مزيد من الابطاء .

ونظام رصد الاشعاعات محدود بعدم من مصدر هذه الاشعاعات . وهذا يرجع إلى عدم التأكد من تحديد مسار الجزيئات التي انطلقت من المصدر إلى محطات التسجيل ضمن نمط الأحوال الجوية المعقدة . وأثناء عروض الخبراء في الفريق العامل

المعني بالتحقق نوقش عدد من التقنيات التي تعزز القدرة على التوصل إلى تقدير موقع أي انفجار في الجو بدرجة أدق . ونحن نرى أيضاً أن هناك حاجة لتحسين القدرة على التعرف بدقة على موقع الانفجارات الجوية . وفي رأينا أن أفضل طريقة تحقق فعالية التكاليف هي أن تتعهد البلدان التي تدير بالفعل معدات كشف بواسطة السواتل ، والتي يشار إليها في بعض الأحيان باسم "bhang-meters" ، بأن تقدم المعلومات عن هذه الشبكات ومن هذه الشبكات لأطراف المعاهدة . نحن نعتقد أن البيانات من مثل هذه الأنظمة يمكن أن تكون مفيدة أيضاً في رصد ما يحدث من انفجارات في الفضاء الخارجي ، وان كنا لا نرى أن اجراء مثل هذه الانفجارات يعتبر احتمالاً كبيراً .

وقد تناولنا بالتحليل أيضاً الأساليب الصوتية ، التي لنا فيها عدة سنوات من الخبرة في السويد ، ورصد الأيونات في الجو . وتبين لنا أنه قد توجد حالات تكون فيها هذه الملاحظة مفيدة ولكننا لا نشعر أنها ستؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين القدرة على التحقق . ولهذا فاننا لا نرى حاجة ، من وجهة نظرنا ، إلى إدراج هذه التقنيات في مجموعة التحقق .

وفي رأينا أن هناك حاجة إلى مركز بيانات دولي لجمع البيانات وتحليلها من المحطات التي ترصد الاشارات السيزمية ، والنشاط الاشعاعي في الجو وربما أيضاً الاشارات المائية الصوتية ، وتوزيع نتائج هذا التحليل على أطراف الاتفاقية .

وقد دارت مناقشات كثيرة عن دور مركز البيانات الدولي ومدى توسع التحليل الذي سيجريه . وفي رأينا أن من مسؤولية كل دولة طرف أن تجري تقييماً وأن تتعرف على الوقائع التي تلاحظ وأن تقرر ما ستفعله بعد ذلك ، كأن تطلب مثلاً التفتيش في الموقع إذا رأت ضرورة لذلك . ويستطيع المركز أن يسهّل مثل هذا التقييم بقدر الإمكان بأن يوفر للدول الأطراف المعلومات المجموعة والتي سبق تحليلها استناداً إلى البيانات التي قدمتها الشبكات العالمية من المحطات السيزمية والاشعاعية وربما المائية الصوتية . وتجرى هذه التحليلات وفقاً لإجراءات متفق عليها يكون الهدف منها تزويد الدول الأطراف بأنفع المعلومات . كما يستطيع المركز أن يقدم لفرادى الدول الأطراف حسابات اضافية بناء على طلبها . ونواتج المركز تحتاج إلى مزيد من النظر وسنعود إلى هذه القضية بمزيد من التفصيل في مناسبات أخرى .

ولم تكن مشاكل التكاليف موضع اهتمام خاص في بياني هذا لأنني ركزت على مجموعة الأساليب التي ستكون مطلوبة من المنظور السويدي للتحقق بطريقة وافية في معاهدة لحظر التجارب النووية . ولا شك اننا يجب أن نعود إلى مشاكل التكاليف . ولكن علينا كأول خطوة أن نقرر ما هي مجموعة إجراءات التحقق المطلوبة في معاهدة شاملة لحظر التجارب .

وعلى ذلك يمكن تلخيص رأي السويد في الترتيبات والتقنيات اللازمة للتحقق على النحو التالي . فنحن نرى أن هناك حاجة إلى نظام عالمي للرصد السيزمي وفقاً للخطوط التي وضعها فريق الخبراء العلميين ؛ وإلى نظام عالمي لرصد الجزيئات المشعة في الفضاء الخارجي ؛ وإلى مركز بيانات دولي لجمع المعلومات من نظم الرصد العالمية وتحليلها وتوفيرها ؛ وإلى ترتيبات للتفتيش في الموقع ، وإلى ترتيبات للتأكد بطريقة موثوق بها من عدم اساءة استخدام الانفجارات الكيمائية الكبرى ومواقع هذه الانفجارات في أنشطة خفية .

كما أن من المرغوب فيه في رأينا وجود نظام للملاحظات المائية الصوتية يستند إلى محطات التسجيل القائمة ؛ ونظام عالمي لقياس الغازات المشعة غير المضرة يتكامل مع نظام رصد الجزيئات المشعة ، وإلى توفير البيانات من المستشعرات الموجودة في السواتل، "bhang- meters" للكشف عن الانفجارات وتحديد مواقعها في الجو والفضاء الخارجي .

وفضلاً عن ذلك ، وكقاعدة عامة ، يمكن استكمال مجموعة اجراءات التحقق هذه ،بل ينبغي استكمالها باستنتاجات الوسائل التقنية الوطنية التي توضع تحت تصرف المنظمة الدولية .

لقد كانت عروض الخبراء عن تدابير التحقق في الفريق العامل التابع للجنة حظر التجارب النووية عروضاً عظيمة الفائدة . ومن المهم الآن ألا نفقد الزخم بل أن نزيد الجهود حتى يتوفر أساس تقني قوي إلى أقصى حد عن التقنيات غير السيزمية على غرار ما توافر لنا عن السيزمية بفضل عمل فريق الخبراء العلميين واختباراته العالمية . ولهذا فإننا نود أن نقترح البدء في هذا العمل ، بما في ذلك إجراء التجارب ، على رصد الاشعاعات والرصد المائي الصوتي بهدف إدماج هذه التقنيات أيضاً في نظام التحقق الدولي . وينبغي السعي في هذا العمل بدون إبطاء حتى يمكن الاتفاق على معاهدة شاملة لحظر التجارب في المستقبل القريب .

<u>الرئيس</u> : أشكر السفير نوربرج من السويد على بيانه وعلى كلماته الرقيقة في حقي . وأعطي الكلمة الآن للسيد باتوكاليو ممثل فنلندا .

<u>السيد باتوكاليو</u> (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وأود أن أؤكد لكم إن وفدي مستعد استعداداً كاملاً للتعاون .

إن المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية هي هدف التزمت به فنلندا منذ أكثر من ثلاثين عاماً . ونحن ما زلنا على هذا الالتزام . ومن شأن هذا الحظر أن يكون خطوة إلى الأمام نحو نزع السلاح النووي . كما أنه سيساعد مساعدة كبيرة في منع انتشار الأسلحة النووية .

إن معاهدة حظر التجارب ستقوي النظام الدولي لمنع الانتشار الذي أقامته معاهدة عدم الانتشار . ومن شأن إبرام معاهدة حظر التجارب ، أو الاقتراب من ابرامها ، أن يمهد الطريق نحو توسيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توسيعا بدون حدود في السنة المقبلة ، وهو هدف آخر له أكبر أهمية عند بلادي .

لقد كانت الجولة الأولى من مفاوضات حظر التجارب مشجعة . وبالعزم والتركيز على الضروريات يمكن بسرعة الوصول بالمفاوضات إلى نهاية ناجحة .

لقد استطاع رئيس اللجنة المخصصة ، السفير مارين بوش من المكسيك ، وبفضل المساعدة القديرة من رؤساء الأفرقة العاملة ، أن يقود العمل بيده الماهرة . ونحن نتطلع إلى المزيد من جانبه . وأملنا أن يقدم نص مشروع معاهدة كاملة قبل العطلة الصيفية . ولا شك أن المشروع الاسترالي ، الذي يستند إلى المساهمة الرائدة من جانب السويد ، يوفر بالفعل أساسا متينا .

واستنادا إلى نص يقدمه الرئيس يمكن إنجاز جزء كبير من الصياغة في الجولة الأخيرة من دورة هذا العام . كما أننا نؤيد استمرار العمل أثناء الخريف ، إذا استلزم الأمر . ويبدو في الوقت الحاضر أن من الضروري العمل فيما بين الدورات من أجل وضع مجموعة التحقق التي ستتضمنها المعاهدة .

ومن المهم أن يستمر الجو الطيب الحالي في المفاوضات . وفي هذا الصدد سيكون الإبقاء على منع التجارب أمرا ذا أهمية .

لقد اطلعنا ، شأننا شأن الآخرين ، على تقارير بأن الصين ربما تجري تجربة نووية في المستقبل القريب . وأملنا كبير في أن تكون هذه التقارير غير قائمة على أساس . ونحن نحث الصين على الانضمام إلى الحظر والامتناع عن إجراء التجارب .

إن معاهدة حظر التجارب النووية ينبغي أن تمنع وقوع انفجارات نووية تجريبية ، ولا حاجة لمزيد من القول . ومعنى ذلك عدم إجراء أي انفجارات لتجريب الأسلحة النووية أو أي انفجارات نووية أخرى مهما تكن ومهما يكن موقعها . وينبغي ألا يترك

الحظر أي ثغرة مهما تكن لما يسمى الانفجارات النووية للأغراض السلمية - وأنا أستخدم كلمة "ما يسمى" عامدا .

ونحن لا نعتقد أيضا في أن من الضروري ولا من المقبول سياسيا محاولة تعريف مفهوم الانفجار النووي بهدف التجربة . فالمفهوم واضح بما فيه الكفاية من أجل الرقابة على الأسلحة . وفي رأينا أن حظر التجارب النووية شيء ، وحظر الأسلحة النووية شيء آخر وأن الواحد منهما لا يمكن أن يحقق الآخر .

وينبغي أن يصبح حظر التجارب حظرا عالميا . ومن المهم بوجه خاص أن تصبح جميع الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية وغيرها من الدول التي لديها طاقات نووية مهمة أطرافاً في المعاهدة منذ أول نشأتها .

بيد أننا لا نؤيد إدراج فئات بعينها من الدول في أحكام الاتفاقية الخاصة بدخولها حيز النفاذ . والواقع أن منح حق الاعتراض لبعض البلدان يمكن أن يؤخر دخول الاتفاقية حيز النفاذ تأخيرا لا مبرر له . وفي هذه الحالة لن نكون قد حققنا غرض العالمية .

وهدفنا هو وضع معاهدة يمكن التحقق من تطبيقها بطريقة فعالة . وينبغي لنظام التحقق أن يوفر ضمانا كافيا ، وبتكاليف معقولة بالكشف عن الأنشطة التي يكون فيها انتهاك لحظر التجارب .

كما ينبغي للنظام أن يكون قادرا على التأكد من عدم وجود انفجارات نووية في جميع البيئات ، بما في ذلك المناطق التي تخرج عن ولاية أي دولة . وينبغي لنظام التحقق أن يشجع على التوافق مع جميع الالتزامات الأساسية في المعاهدة .

والرصد السيزمي هو جزء من لب نظام التحقق . وقد بلغ العمل في هذا المجال مرحلة متقدمة بفضل الجهود المستمرة من جانب فريق الخبراء العلميين . وسيكون نجاح نظام الرصد السيزمي التجريبي الدولي خطوة مهمة نحو اقامة شبكة رصد عاملة .

وستشارك فنلندا في الاختبار التقني الثالث بمركز وطني للبيانات ومحطة ألفا فنيس FINESS Alpha . وفنلندا مستعدة ، بالاضافة إلى ذلك ، لتقديم محطة أو عدة محطات بيتا Beta وتوفير معلومات تكميلية من شبكتها الوطنية . ونحن نحث جميع البلدان المشتركة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل على الاشتراك في الاختبار التقني الثالث .

ونحن نؤيد اقامة شبكة عالمية لقياس الاشعاع المنقول جوا . ونحن على استعداد للمشاركة في مثل هذه الشبكة . وينبغي اقامة هذه الشبكة استنادا إلى المحطات الوطنية الموجودة ، وذلك بقدر ما يكون ممكنا . ومن الممكن الاستفادة من مختلف الحلول التقنية ما دامت قادرة على الوصول إلى مستوى الانجاز المطلوب . وفي رأينا أن شبكة المحطات الثابتة ينبغي استكمالها بشبكة متنقلة . فمن شأن الشبكات المتنقلة أن توفر للشبكة مزيدا من الفعالية وتقلل من ثقلها ، أو من عملها المكتبي إذا صح القول .

ونحن نؤيد إجراء تجربة دولية عن تشغيل شبكة النويدات المشعة ، تتضمن أيضا وحدات متنقلة .

وبالاضافة إلى رصد الاهتزازات ورصد النويدات المشعة يبدو أن القياس المائي الصوتي وسيلة مفيدة في رصد مساحات كبيرة من المحيطات ، وهي وسيلة تحقق فعالية التكاليف .

ونحن مستعدون بالطبع للنظر في وسائل للتحقق . ولكننا لا نرغب في نظام تحقق شديد التعقيد وباهظ التكاليف بالتالي . فالهدف ليس هو الوصول إلى الكمال بل الهدف هو منع اجراء أي انفجارات نووية تجريبية وتوفير ضمان كاف بإمكان الكشف عنها إذا فشل الردع .

وبالنسبة لبلد صغير محدود الموارد مثل بلادي يكون من المهم في نظام التحقق أن ينتج معلومات في صورة مجمعة يمكن خزنها . وينبغي أن يكون من أعمال منظمة معاهدة الحظر الشامل المقبلة أن تحلل البيانات الخام لمصلحة جميع الدول الأطراف التي ترغب في ذلك . وسيكون مرجع الأمر في وجود انتهاكات للمعاهدة في يد الدول الأطراف بطبيعة الحال .

وسيحتاج الأمر إلى أحكام فعالة عن عمليات التفتيش في الموقع عندما يكون هناك شك في الامتثال لتلك المعاهدة . وينبغي إجراء عمليات التفتيش بواسطة المنظمة التي ستنشئها المعاهدة وبناء على طلب الدولة الطرف . وينبغي أن يكون للمنظمة أثناء التفتيش أن تستخدم وحدات متنقلة عالية الكفاءة مجهزة ، من بين جملة أمور ، بما يلزم لقياس النويدات المشعة .

ومن مصلحة جميع الدول الأطراف التي تلتزم بالمعاهدة أن يكون التفتيش سريعا ، ما لم يقرر مجلس إدارة المنظمة أن هذا الطلب ليس له أي أساس .

وفي رأينا أن المنظمة التي ستنشئها المعاهدة لا يجب أن تكون جهازا دائما من المفتشين . ولكن يمكن تسمية مجموعة صغيرة من الخبراء ضمن المنظمة للمساعدة في عمليات التفتيش في الموقع ولاجراء عمليات القياس الاضافية في المجالات التي تجاوز الولاية الوطنية أو في أراضي أي دولة طرف بناء على طلبها .

وجملة القول إن فنلندا تؤيد الأسلوب التطوري في التحقق . ومع تطور التقنية ، كما سيحدث بلا شك ، يجب أن تتطور أدوات التحقق . ولهذا فإن الطريقة العملية هي ادراج التفاصيل في بروتوكول منفصل خاص بالتحقق يمكن تعديله بإجراء بسيط وسريع .

وستكون الوسائل التقنية الوطنية مفيدة في استكمال نظام التحقق الدولي . وينبغي الاعتراف لها بذلك .

وأما عن التنظيم فإن فنلندا تؤيد وجود رابطة وظيفية وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهناك علاقة قائمة بين التحقق من حظر التجارب وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فهذه الضمانات هي بالفعل خط الأساس للتحقق في نظام حظر التجارب . وفي مقابل ذلك يمكن أن تساهم العناصر المقترحة في نظام التحقق في تنفيذ الضمانات في معاهدة الحظر الشامل ، وخصوصا رصد النويدات المشعة .

ومن رأينا أن أفضل طريقة لتحقيق الرابطة الوظيفية بين الاثنين تكون بترتيب وضع منظمة صغيرة لمعاهدة الحظر الشامل في نفس موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا .

وتتطلع فنلندا أيضا إلى مؤتمر نزع السلاح للنظر في قضية نووية أخرى هي حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض انتاج الأسلحة النووية .

ونأمل أن تؤدي مشاورات المنسق الخاص ، السفير شانون ، من كندا ، إلى الاتفاق على ولاية تفويضية لوقف انتاج هذه المواد ، والأفضل أن يكون ذلك عند نهاية هذه الجولة . ويكفي لهذا الغرض أن تكون الولاية بسيطة أو صريحة ، وأن تركز على التوصل بسرعة إلى حظر على انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية .

وستكون الخطوة الأولى أن ينتقل المؤتمر بعد ذلك إلى تسمية فريق من الخبراء الحكوميين . ويستطيع الفريق أن يقدم آراءه في مسألة التحقق في المعاهدة المقبلة عند بداية الدورة القادمة مستفيدا في ذلك بقدر الإمكان من خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبعد ذلك يمكن أن تبدأ المفاوضات الفعلية في موعد مبكر من العام المقبل .

ومهما يكن الخيار الذي يؤخذ به في نهاية الأمر فيما يتعلق بالتحقق من وقف الانتاج فلا بد أن تكون هناك صلة وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن رأينا أن مبررات الكفاءة والتآزر وفعالية التكاليف تقضي بتكليف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعملية التحقق في معاهدة وقف الانتاج .

وأخيراً أود أن أتناول مسألة تشكيل المؤتمر .

وأكرر هنا أننا يسرنا أن نسير على المبدأ الذي طرحناه وهو فتح المؤتمر أمام جميع الدول التي تطلب العضوية ، إذا كان هذا الحل مقبولاً للجميع في المستقبل المنظور .

وإلا فاننا نثق في أن السفير لامبريا من البرازيل سيتغلب على الاعتراضات على الاقتراح الذي قدمه المنسق الخاص السفير أوسوليفان من استراليا في شهر آب/أغسطس الماضي .

والواقع أن هذا القرار قد طال عليه الأمد .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل فنلندا السيد باتوكاليو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة في حقي . وأعطي الكلمة الآن لممثل اسرائيل السفير ليور .

السيد ليور : (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس يسعدني أيضاً أن أبدأ بتهنئتكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح . ولا شك عندنا في أنكم ستديرون أعمال المؤتمر بحكمة كبيرة ونؤكد لكم اننا تحت تصرفكم .

انني إذ أتحدث الآن أمام مؤتمر نزع السلاح أود أولا أن أعرب عن الأمل في أن تستطيع اسرائيل أن تتحدث أمام هذا المحفل في المستقبل بصفتها عضواً كامل العضوية .

وأود أن أركز بصفة موجزة على بعض جوانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . فقد قلنا بوضوح في ورقة العمل المقدمة منا إلى اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية (التي وزعت برقم CD/NTB/WP.72 بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤) ان اسرائيل تؤيد حظر اجراء انفجارات للتجارب النووية . وفي هذا السياق انضمت اسرائيل إلى توافق الآراء بشأن القرار الخاص بالاتفاق بالمعاهدة المذكورة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما أنها تؤيد المفاضات الجارية الآن في مؤتمر نزع السلاح لإبرام هذه المعاهدة . وتعتقد اسرائيل أن المعاهدة المقبلة يجب

أن يمكن التحقق من احترامها بطريقة فعالة وأن تجتذب الانضمام من كل العالم ، وفي عزمنا أن نساعد على صياغة الاتفاقية وأن نساهم في هذا العمل .

ومن رأينا أن تحديد النطاق بطريقة واضحة ، بالتركيز على منع الانفجارات المقصود منها اختبار الأسلحة النووية ومنع أي انفجارات نووية أخرى ، سيسهل قبول المعاهدة في الوقت المناسب .

وتؤيد اسرائيل إقامة نظام للتحقق يهدف إلى التأكد من الامتثال للمعاهدة . وينبغي أن يكون هذا النظام موجهاً لرصد الانفجارات النووية والكشف عنها والتعرف عليها دون أن يكون فيه ما يسمح بإساءة استخدامه . ويجب في نظام التحقق أن يتضمن ثلاثة عناصر أساسية : نظام عالمي للرصد ، عملية للتشاور والايضاح غير روتينية تنطلق بسبب وقائع معينة ، التفتيش في الموقع في حالات نادرة .

وموقف إسرائيل هو أن المنظمة المقبلة لتنفيذ المعاهدة يجب أن تحقق فعالية التكاليف ، وأن تقوم على أسس مهنية وأن تكون محايدة . وينبغي في هيكلها تمكين كل دولة طرف من استعمال حقوقها في مختلف الأجهزة على أساس المساواة وبدون تمييز .

وتؤيد اسرائيل ابرام معاهدة عدم انتشار عالمية ومطبقة على الجميع . ومن شأن هذه المعاهدة أن تلعب أيضا دورا داعما على المستوى الاقليمي . وتتوقع اسرائيل أن تنضم جميع دول الشرق الأوسط إلى المعاهدة المقبلة على أساس أن ذلك خطوة مهمة نحو الاستقرار والأمن الاقليميين . وفي الختام اسمحوا لي أن أعبر عن الأمل في أن تنتهي المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح إلى معاهدة شاملة لحظر التجارب تستطيع جميع الدول أن تنضم إليها .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير ليور من اسرائيل على بيانه وعلى كلمته الطيبة نحو شخصي . وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ايران الاسلامية السيد علائي .

<u>السيد علائي</u> (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس يشرفني أن ألقي البيان التالي نيابة عن مجموعة الـ ٢١ . كما أنني أعرب عن خالص تهانئي على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح .

أثناء الجزء الأول من مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٤ وافقت مجموعة الـ ٢١ على أن يرسل رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ، بيانا ، على مسؤوليته الشخصية

وبدون أي التزام على أعضاء اللجنة ، إلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية . والغرض من هذه الرسالة هو إعلام الفريق بعمل اللجنة المخصصة للشفافية في موضوع التسلح أثناء الجزء الأول من دورة ١٩٩١ حتى يستطيع فريق الخبراء الحكوميين أن يراعي ذلك أثناء اجتماعه المقبل .

واتفق على أن تكون هذه الرسالة متوازنة وأن تعكس بطريقة سليمة مختلف المواقف والاتجاهات في مداولات اللجنة المخصصة .

وقد أتيح لمجموعة الـ ٢١ الاطلاع على الرسالة التي صاغها رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح وتشعر بأن الرسالة لا تعتبر تفسيرا متوازنا لاجراءات اللجنة المخصصة وأنها في ذلك لا تساير التفاهم الذي سبق الاتفاق عليه .

لقد أبدت مجموعة الـ ٢١ جوانب انشغالها لرئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح واقترحت أساليب لحل المشكل ، بما في ذلك اضافة جملة واحدة إلى الرسالة تقول إن مجموعة الـ ٢١ ترى أن محتويات الرسالة ليست متوازنة .

ولكن الرسالة لم تتناول جوانب الانشغال هذه بالطريقة الوافية ولهذا تود مجموعة الـ ٢١ أن تلاحظ أن الرسالة التي بعث بها رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح إلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لا تعكس بطريقة سليمة ومتوازنة مداولات اللجنة المعنية بالشفافية في التسلح حتى الآن في عام ١٩٩٤ .

وسترسل نسخة من هذا البيان إلى فريق الخبراء الحكوميين حتى يمكن أن تأخذها في اعتبارها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه وعلى كلماته الرقيقة نحو الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن للسفير لامبريا من البرازيل .

السيد لامبريا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن سروري وسرور وفدي من أن نراكم تتولون رئاسة مؤتمر نزع السلاح . ونحن نشعر أننا في أيدي حكيمة هي أيدي عضو موقر محترف وذي خبرة من أعضاء إحدى الهيئات الدبلوماسية المحترمة في العالم . وعلى أننا فإننا موقنون من أن الرئاسة ستكون رئاسة العلم والدقة . واسمحوا لي أيضا أن أسجل تقديرنا للعمل الكفء الذي أداه السفير بويتا أثناء رئاسته .

إنني أتحدث اليوم لأعلن أن وزير العلاقات الخارجية في البرازيل ، السفير سلسو آموريم ، أودع في يوم ٣٠ أيار/ مايو صك تصديق البرازيل على معاهدة حظر التجارب النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيللكو) التي أقرها مؤتمرها العام في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ وأنه أعلن في نفس الوقت أن البرازيل تنازلت عن شروط نفاذ الاتفاقية الواردة في المادة ٢٨ (أ) و(د) مما يجعل المعاهدة نافذة تماما في البرازيل . ولقد كنا دائما نشعر بأن علينا التزاما أدبيا إزاء هذه المعاهدة ، وقد أصبحنا اليوم ملتزمين قانونيا وسياسيا .

ومما يبعث على الرضا في البرازيل بوجه خاص أن تنضم انضماما كاملا لهذه المعاهدة بعد أن كانت من المحركين الأوائل لها وذلك بمشروع قرار يقترح اعتبار أمريكا اللاتينية منطقة منزوعة السلاح النووي ، وهو مشروع قرار قدم للأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ عشية أزمة القذائف التي وصلت بالعالم إلى شفير الكارثة النووية في تلك السنة البعيدة . ودخول معاهدة تلاتيللكو حيز النفاذ الكامل في البرازيل هو آخر خطوة في سلسلة من المبادرات التي اتخذت مع الأرجنتين لتثبيت التزام كل من البلدين بعدم انتشار الأسلحة النووية . وقد أتيح لنا في مناسبات سابقة أن نعرض هذه المبادرات على هذا المحفل . وأنتم تعلمون تماما خصائص معاهدة تلاتيللكو ولهذا فلا أود أن أكرر نفسي ولكن اسمحوا لي أن أقتبس مقطعين من بيان وزير العلاقات الخارجية في بلدي . والمقطع الأول يتعلق بالمعاهدة نفسها إذ قال : "إن معاهدة تلاتيللكو تعتبر ، من كثير من النواحي ، شعار النظام الدولي الذي تود البرازيل وبلدان أمريكا اللاتينية بصفة عامة أن تراه قائما . فقد ولدت بدافع اقليمي مستقل وريادي . وهي نظام جاء وليد اختيار حر دون أي قيد من أي نوع . ولهذا السبب فإنها معاهدة منصفة غير تمييزية تنشئ حقوقا والتزامات متساوية على جميع أعضائها ، وهذا شرط أساسي لقبولها من جميع المشاركين" .

وأما المقطع الثاني الذي أقتبسه من السفير آموريم فيتصل بنزع السلاح النووي وهو كما يلي : "والبرازيل وبقية أعضاء معاهدة تلاتيللكو لها الحق وعليها الواجب ، أكثر من ذي قبل ، في أن تنضم سويا لتعزيز عملية نزع السلاح العالمية . فقد كان منطق الحرب الباردة حجة عارضة وغير سليمة لميزان الرعب . وإذا كان قد أمكن التغلب عليه فهذا يعني أن الترسانات النووية الضخمة التي كانت موجودة قد أصبحت بعيدة عن المنطق وأصابها القدم من داخلها . ويقع على البلدان التي لم تقبل هذه الأسلحة وقدمت جميع ضمانات التحقق من التزاماتها ، مثل بلدنا ، أن تدعو القوى النووية إلى أن تخطو خطوات مهمة في نفس الاتجاه وأن تفتح صدرها لتدابير التحقق التي تكون لها نفس الخصائص العالمية متعددة الأطراف . وهذه العملية تبدأ بالتفاوض في مؤتمر نزع السلاح كخطوة أولى على معاهدة لحظر التجارب النووية حظرا شاملا . وأملنا أن

يمكن بسرعة التغلب على العوائق القائمة الآن بما يسمح بتحقيق تقدم في القضاء على التهديد النووي قضاء كاملا" .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقدم الشكر للسفير لامبريا من البرازيل على بيانه وعلى كلماته التي وجهها إليّ والتي كانت في غاية الرقة . وأود الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الفريق المخصص من الخبراء العلميين للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الدكتور بالمان ، حتى يقدم تقرير التقدم عن أعمال الفريق في دورته الثامنة والثلاثين .

السيد دالمان (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : انني أعتز بهذه الفرصة التي تتاح لي بتقديم تقرير لكم عن اجتماع الفريق المخصص الذي عقد منذ نحو شهرين من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ بمشاركة خبراء وممثلين من ٢٣ بلدا . وتتضمن الوثيقة CD/1253 المعروضة عليكم تقريرا عن التقدم الذي حققه هذا الاجتماع .

وقد دعيت هذه الدورة إلى الاجتماع بعد طلب من اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية من أجل تلخيص المعارف والخبرات بمناسبة الاختبار التقني الثالث . وكان المفروض في التقرير على وجه الدقة أن يبحث باستفاضة مفهوم الاختبار التقني الثالث الشامل ، ووظائف النظام ومكوناته ، ومسائل التنظيم والتكاليف .

وتقرير فريق الخبراء العلميين وارد في الوثيقة CD/1254 ، وقد قدم إلى اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية يوم ٢٤ آذار/مارس . وبهذه المناسبة قدم خبراء من الفريق عروضا بصفتهم الوطنية أمام الفريق العامل المعني بالتحقق والتابع للجنة المخصصة . وكانت هذه العروض كما يلي ، كما تتذكرون : الدكتور بيتر باسهام (كندا) عن التقنيات السيزمية ، الدكتور فرود رينغيدال (النرويج) وهو الأمين العلمي للفريق ، عن الهيكل العام للإختبار التقني الثالث ، والدكتور ستيفن برات (الولايات المتحدة) عن مركز البيانات الدولية والدكتور هينرش هاك (هولندا) عن التنظيم والتكاليف . ورغم أن التقرير قدّم تقديما دقيقا ونوقش منذ نحو شهرين فقد يكون من المفيد تلخيص استنتاجاته الرئيسية تسهيلا للنظر غدا في تقنيات التحقق السيزمية من جانب الفريق العامل المعني بالتحقق والتابع للجنة .

والمقصود من الاختبار التقني الثالث أن يكون اختبارا واقعيا على نطاق عالمي لنظام رصد سيزمي دولي معرّف تعريفا واضحا . وهذا النظام يعتمد على شبكة من درجتين تضم أكثر من ١٥٠ محطة سيزمية من نوعي ألفا وبيتا . ومحطات ألفا تذيع بيانات على الخط دون انقطاع ودون تأخير زمني إلى مركز البيانات الدولية ، وهي بذلك توفر بيانات للكشف عن أي ظواهر سيزمية وتحديد موقعها بصفة مبدئية . وأما

محطات بيتا فهي محطات يسترجع منها مركز البيانات الدولي المعلومات بالطريقة التلقائية عند الحاجة إليها ، وستستخدم أساسا لتحسين دقة تحديد الموقع .

وقد أمكن تحديد شبكة ألفا بصفة مبدئية بعدد ٥٧ محطة للاختبار التقني الثالث استنادا إلى تجربة الاختبارات التقنية السابقة وإلى فحص تقني وعلمي واسع وإلى عمليات محاكاة حاسوبية . وينبغي أن تستوفي هذه المحطات اشتراطات معينة كما جاء في تقرير الفريق . وقد أوصى فريق الخبراء العلميين بإدراج ١٠٠ محطة بيتا على الأقل في النظام الدولي لرصد الاهتزازات . وربما تكون الاشتراطات التقنية في محطات بيتا أقل منها في محطات ألفا .

وتوزع محطات ألفا الـ ٥٧ على العالم في ٣٤ بلدا . ولدينا حتى الآن تعهدات من ١٣ بلدا بإقامة ٢١ محطة . ولا زلنا نحتاج إلى ٣٦ محطة ألفا في ٢١ بلدا ونحتاج أيضا إلى نحو مائة محطة بيتا موزعة في جميع أنحاء العالم . وأنا أهيب مرة ثانية بالدول أن تقدم المحطات المطلوبة وغيرها من المرافق الوطنية اللازمة للاختبار التقني الثالث .

ومركز البيانات الدولي هو النقطة المركزية في نظام الرصد الدولي ويعمل كمرفق لجمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها . وسيحصل المركز على كميات كبيرة من البيانات الخام ويخزنها ويقوم بعمليات تحليل واسعة ومحددة تحديدا دقيقا من أجل التعرف على الظواهر السيزمية وتحديد مكانها في العالم كله . وبهذا فإن المعلومات التي يوفرها المركز لكل دولة مشاركة ستكون عبارة عن تلخيص سهل الفهم للملاحظات الواردة من المحطات ، ويتضمن هذا التلخيص المصدر والزمن والموقع وعمق جميع الظواهر التي أمكن التعرف عليها وحجمها . وأثناء الاختبار التقني الثالث سيتولى المركز أيضا حساب بارامترات أخرى وتجميعها قد تكون مفيدة للتعرف على الظواهر السيزمية ، ويقدم هذه البارامترات للمشاركين من أجل تقييمها على المستوى القطري .

وقد قبل فريق الخبراء العلميين العرض الكريم من الولايات المتحدة لاقامة مركز البيانات الدولي التجريبي واستضافته من أجل الاختبار التقني الثالث في أرلنغتون ، فيرجينيا . وستكون الاجراءات المستخدمة في هذا المركز التجريبي مماثلة ، بقدر الإمكان ، للإجراءات المتصورة الآن للمركز عند اقامته . وسيكون من بين المنتجات والخدمات التي يوفرها المركز التجريبي قائمة تصدر تلقائيا بجميع الظواهر السيزمية استنادا إلى البيانات الواردة من محطات ألفا . وستقدم هذه القائمة خلال ساعة من وقوع الواقعة . وخلال ٤ ساعات ستقدم قائمة معدلة مع تحسين تحديد المواقع ، وذلك بفضل معالجة البيانات الواردة من محطات بيتا أيضا معالجة أوتوماتيكية ، أي أن العملية ستكون سريعة جدا . وستصدر نشرة نهائية خلال يومين بعد أن يكون المحللون

المؤهلون قد استعرضوا البيانات والحسابات . كما أن المركز الدولي سيقدم تقييما مستمرا للطاقة الفعلية للشبكة وبذلك يوفر معلومات عن أضعف ظاهرة اكتشفت في أي لحظة في مختلف أقاليم العالم . وحتى يؤدي مركز البيانات الدولي عمله أثناء الاختبار التقني الثالث فمن المقرر أن يكون فيه ما بين ٤٠ و٥٠ من العاملين .

وقد أجرى الفريق دراسات نظرية واسعة لطاقة الكشف المخططة في شبكة المحطات التي ستخدم أثناء الاختبار التقني الثالث . ومن أمثلة هذه الحسابات الواردة في تقرير الفريق يتبين أن عتبات الكشف قد تصل إلى ٩٠ في المائة من قدرة تقل عن ٣ في أجزاء من أوروبا وأمريكا الشمالية إلى ما يجاوز ٣,٤ في أجزاء من هاتين القارتين وإلى أكثر من ٣,٨ في أجزاء من المحيطات في نصف الكرة الجنوبي . وقدرة ٣ تماثل عتبة أقل ١٠ مرات من قدرة ٤ ، وقدرة ٣,٥ تماثل عتبة أقل ثلاث مرات من قدرة ٤ ، وقدرة ٤ هي القدرة السيزمية التي تنتج من انفجار محصور تماما وموصول في صخر جامد بحجم نحو كيلوتون واحد تقريبا .

كما أن فريق الخبراء العلميين نظر في مسألة مهمة وهي دقة تحديد الموقع . فإذا كان التحديد يستند إلى ملاحظات أولية على بعد كبير من الظواهر ، وهذه هي حالة التحليل الأولي الذي يعتمد على محطات ألفا وحدها ، فيمكن توقع وجود خطأ لنحو ٢٠ كيلومترا . فإذا أضيفت إلى التحليل محطات أقرب إلى الظاهرة - وهذا هو مبرر وجود محطة بيتا - فيمكن تقليل الشك إلى نحو ٥ كيلومترات . ومعنى هذا أن التخفيض سيكون بمعامل ١٠ إلى ٢٠ في المنطقة التي يمكن أن يقال إن الظاهرة قد حدثت فيها بدرجة معينة من الاحتمال . وهذا أمر له مغزى كبير عندما يأتي دور النظر مثلا في عمليات التفتيش في الموقع .

وبذلك فإن الاختبار التقني الثالث يتضمن تعريفاً وتصميماً لشبكة المحطات ومركز البيانات الدولي بما يصلح أن يكون أساسا لوضع نظام للتحقق السيزمي . ويمكن أن تفيد التعليمات والاجراءات التفصيلية التي ستوضع لهذا الاختبار كأساس طيب لوضع أدلة التشغيل للنظام المزمع اقامته . كما أن مركز البيانات الدولي ، والمحطات السيزمية وغيرها من المرافق التي ستستخدم أثناء الاختبار التقني الثالث ستوفر أيضا بنية أساسية قيمة وخبرة عملية يمكن أن تسهّل تطبيق نظام الرصد السيزمي الدولي بموجب معاهدة .

ولدى تحليل الفريق لتكاليف الاختبار التقني الثالث تبين له أن هناك بالفعل استثمارات كبيرة قد أنفقت في إقامة المرافق التي ستستخدم في الاختبار وتطويرها . ويبلغ مجموع الاستثمارات التي أنفقت في المحطات السيزمية ومركز البيانات الدولي نحو ١٥٠ مليون دولار أمريكي منها ١٢٠ مليونا تخص المحطات والاتصالات و٣٠ مليونا

تخص مركز البيانات الدولي . وأما الاستثمارات المتبقية المخططة لمرافق الاختبار التقني الثالث فيبلغ مجموعها ٢٧ مليون دولار . والمقرر تخصيص ١٩ مليونا لتحسين شبكة المحطات والاتصالات وثمانية ملايين للانتهاء من اقامة مركز البيانات الدولي التجريبي . وتبلغ تكاليف تشغيل الاختبار التقني الثالث ما بين ٢٦ إلى ٣٠ مليون دولار سنويا ، وتكاليف تشغيل شبكة ألفا ، والاتصالات ومركز البيانات الدولي تبلغ ما بين ٧ و٨ ملايين في السنة لكل واحد منها . وأما تكاليف تشغيل محطات بيتا فهي نحو نصف هذا المبلغ .

كانت هذه محاولة لتقديم عرض موجز لبعض استنتاجات تقرير فريق الخبراء العلميين رقم CD/1254 الذي يتضمن مزيدا من البيانات قد تكون مفيدة عندما تنظرون في الجزء السيزمي من نظام التحقق .

كما أن الفريق المخصص تلقى في دورته التي عقدها في شهر آذار/مارس موجزا من رئيس الفريق العامل المعني بالتحقق والتابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . ولاحظ الفريق أيضا بالتقدير عقد حلقة تقنية غير رسمية في طوكيو ، اليابان ، في المدة من ١٤ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ . وحضر ثلاثة وعشرون خبيرا من ٢١ بلدا في هذه الحلقة التي ساهمت في تطوير الاختبار التقني الثالث .

فيقترح الفريق المخصص دعوة دورته التالية من ٨ إلى ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ في جنيف ، رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح . وستخصص هذه الدورة لمزيد من التخطيط والاعدادات اللازمة للاختبار التقني الثالث وللرد على طلبات اللجنة المخصصة والفريق العامل المعني بالتحقق التابع لها لأداء مهام معينة ذات طبيعة تقنية وعلمية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أشكر رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص ، الدكتور دالمان ، على تقريره وأود توجيه الانتباه إلى ما قاله عن اقتراح الفريق المخصص لعقد دورته المقبلة من ٨ إلى ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ في جنيف . وتلاحظون أيضا أن تقرير التقدم الوارد في الوثيقة CD/1253 يتضمن ، في الفقرة ٧ ، توصية محددة بنفس المعنى أي أن تنعقد الدورة المقبلة للفريق من ٨ إلى ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ في جنيف . فهل أعتبر أن هذه التواريخ مقبولة لأعضاء المؤتمر؟ يبدو أن الأمر كذلك .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسفير كمال من باكستان .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس اسمحوا لي أن أنضم إلى بقية الوفود في تهنئتكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحرجة من عملنا ، كما أود أن أعرب لكم عن كامل تعاوننا .

لقد استمعنا جميعا إلى البيان الذي ألقاه وفد إيران الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، عن موضوع الرسالة التي أرسلها رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ، على مسؤوليته الشخصية ، إلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية .

وإن وفدي ينضم بالكامل إلى ما جاء في هذا البيان الصادر عن مجموعة الـ ٢١.

وإذا كنت قد طلبت الكلمة فذلك لإبراز أن جميع وفودنا تهتم اهتماما بالغا بمبدأ توافق الآراء التي تقوم عليه جميع أعمالنا وقراراتنا في مؤتمر نزع السلاح .

ومن الواضح تماما أن عددا من الوفود أبلغ رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ، قبل الرسالة بوقت طويل ، بأنها ترى أن الرسالة غير متوازنة في تفسيرها لاجراءات اللجنة المخصصة ، وأن من الواجب تصحيح ذلك على النحو السليم .

وكون الرسالة قد أرسلت رغم ذلك بواسطة رئيس اللجنة المخصصة ، دون الاهتمام الكافي بتصحيحها بما يرضي جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، فهذا أمر يبعث على القلق ويشير إلى عدم احترام آرائهم .

بل إن ما يبعث على مزيد من القلق هو اللجوء إلى هذا النوع من التحايل الاجرائي في رسالة تُقرأ وكأنها تقرير من اللجنة المخصصة وهي غير متوازنة في رأي الكثيرين ، وذلك دون مناقشة في جلسة عامة من جلسات مؤتمر نزع السلاح . ولو كانت قد جرت مناقشة في هذا المحفل قبل إرسال هذه الرسالة ، وهو ما كان مرغوبا فيه ، فإن وفدي لم يكن ليوافق بالتأكيد على إرسالها بالشكل الذي صيغت به .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير كمال من باكستان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة في حقي . وأعطي الكلمة الآن للسفير بويتا من هنغاريا .

السيد بويتا (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس أود قبل كل شيء أن أهنئكم على تولي عبء رئاسة المؤتمر . وأود أن أعرب لكم عن تعاوننا وأنا أتمنى لكم التوفيق والرضا عن هذا العمل .

اسمحوا لي أن أعود إلى بيانين مهمين ألقيا منذ قليل ، أحدهما بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، والآخر بالنيابة عن باكستان .

وأنا أود الرجوع إلى هذين البيانين لا لأنهما ألقيا بالنيابة عن مجموعة تضم عددا كبيرا من الأعضاء فحسب . بل إنني أفعل ذلك لأن هذين البيانين تناولا مسألة مهمة في الاجراءات ولأنهما أثارا أيضا مسألة احترام توافق الرأي واحترام آراء عدد كبير من دولنا الأعضاء . وأنا أود العودة إلى هذين البيانين لأنهما يتيحان لي فرصة لأن أقدم لكم أولا تقريرا عما حدث بمناسبة الرسالة التي كتبها رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسجل في نيويورك والتي وردت الإشارة إليها في ولايتنا وفي برنامج العمل المعتمد للجنة المخصصة للشفافية في التسلح . وأود أن أقول بادئ ذي بدء إن التقرير الذي قدمه الممثل الموقر من إيران عن ما حدث كان صحيحا . ولكنني أود فقط أن أضيف أنه لم يشمل العملية كلها وهذا ما حدث بعد الاعتراضات التي أثارها الممثلون الموقرون من مجموعة الـ ٢١ .

وأولا أود أن أذكّر بسبب إرسال هذه الرسالة إلينا وكيف قررنا أن نرد عليها تحت مسؤوليتي الشخصية بدلا من صياغة رسالة مشتركة في اللجنة المخصصة وإرسالها بواسطة رئيس مؤتمر نزع السلاح بوصفها بيانا عن موقف اللجنة المخصصة نفسها .

فقد ورد في ولايتنا وفي برنامج العمل الذي اعتمدناه أن علينا أن نراعي أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تشغيل السجل الدولي للأسلحة التقليدية وعن إمكان تطويره على أن تعاون الأمين العام مجموعة من الخبراء تختص بالسجل وتراعي في أدائها هذه المهمة العمل الجاري في مؤتمر نزع السلاح . ويدور العمل الخاص بهذه القضية في اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح . وعلى ذلك فإنني وزعت رسالة وصلت من رئيس مجموعة خبراء السجل في نيويورك يطلب فيها مني أن أرسل تقريرا حديثا قبل أن يعود هذا الفريق إلى الاجتماع في نهاية أيار/مايو ، وألا أكتفي بالتقرير السابق الذي قدمه مؤتمر نزع السلاح إلى نيويورك . وقد وزعت هذه الرسالة بصفتها الوثيقة CD/TIA/CRP.6 في اللجنة وتناقشنا في كيفية الرد عليها وكان كثير من الأعضاء يحبذون اقتراحي بأن يكون الرد نيابة عن اللجنة وعلى مسؤولية الجميع . ولكن هذا الاقتراح لم يحظ بتوافق الرأي ، ولما كنا نعمل على أساس توافق الرأي ، وأنا شخصياً أحترم هذا الشرط ، في أي اقتراح مقدم لنا من الممثل

الموقر من مجموعة الـ ٢١ فقد تقرر بتوافق الرأي أن تكتب الرسالة تحت مسؤوليتي الكاملة دون إلزام اللجنة ، وأن تعكس الظروف بطريقة موضوعية ومنصفة . وقد اعتمدنا جدولنا الزمني بحيث يسمح لنا بتغطية جميع الجوانب التي تدخل ضمن ولايتنا في أول جولتين من مناقشاتنا . وعلى ذلك فإن رسالتي عكست ما كان قد تحقق حتى ذلك التاريخ ، أو ما كان تقديرا شخصيا مني للعمل الذي أنجز في هذه الفترة الأولى من اجتماعاتنا حتى ٢٠ أيار/مايو . وبعد ذلك وزعت الرسالة فورا للإعلام لا لاقتسام المسؤولية التي كانت واقعة على كاهلي ، وذلك بسبب الاتفاق على أن تكون عبارة عن تقييم شخصي . كما أنني حاولت أن أحترم شرط موضوعية الرسالة وأن تعكس بطريقة منصفة جميع الآراء التي أبديت في الاجتماع . وقد صيغت الرسالة بطريقة تبين الآراء المتعارضة أو المتداخلة ولكنها على أي حال تعكس كل ما كان متوافرا في ذلك الوقت . وكان أسفي الوحيد هو عدم وجود كثير من البيانات من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ . وقد بذلت غاية ما في وسعي لأداء مهمتي بموجب التفويض الذي صدر بتوافق الرأي .

ومن الصحيح أنني بعد أن وزعت تقييمي الخاص لما حدث على جميع المنسقين وأعضاء مكتبنا وصلتني اعتراضات واقتراحات جديدة من مجموعة الـ ٢١ لإعادة النظر في المسألة . وحتى أتعرف على طبيعة الاعتراضات التي أثارها أعضاء مجموعة الـ ٢١ الموقرون فإنني أجلت إرسال الرسالة ، ودعوت مجموعة الـ ٢١ إلى أن تضع ورقة عمل بآرائها في الموضوع وقلت إنني ، على غرار ما فعلت مع بقية الأوراق التي قدمت للجنة المخصصة ، سأذكر ورقة العمل هذه في رسالتي لا باعتبارها رأيا شخصيا ولا تقييما شخصيا من جانبي ولكن باعتبارها مادة مرجعية . وكان الوقت متاحا لتقديم مثل هذه الورقة قبل أن أرسل تقييمي الشخصي في ٢٧ أيار/مايو ، وهو ما قلته مقدما . ومتابعة لهذا الاقتراح توجهت في زيارة إلى أحد اجتماعات مجموعة الـ ٢١ التي كان يحضرها عدد كبير من أعضاء المجموعة وعرضت التعاون لعلاج الوضع . وفي هذا الوقت قدم الطلب ، كما ذكر ممثل إيران الموقر بحق ، بأن أضيف إلى رسالتي رأي مجموعة الـ ٢١ التي كانت ترى أن تقييمي غير متوازن .

ولما كان إدراج هذه العبارة يعني إشراك إحدى المجموعات في صياغة رسالة كنت مخولا في إرسالها بصفتي الشخصية فحسب فقد دعوت هيئة المكتب وطلبت آراء أعضائه فيما إذا كان ينبغي أن أسير وفق الخطوط التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ . وهنا أيضا كنت أود أن أتصرف مع احترامي الكامل لمبدأ توافق الآراء لأن هذا كان اقتراحا جديدا يشرك مجموعة من أعضاء اللجنة في صياغة رسالة شخصية مني ، في حين أن الترخيص الصادر لي بتوافق الآراء كان يفوضني في أن أقدم تقييما شخصيا فحسب . وثانيا أردت أيضا أن أعبر عن كامل احترامي للآراء التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ وكان ذلك هو السبب في أنني عرضتها على هيئة المكتب . ولم يقترح أي عضو في الهيئة

إدراج رأي من مجموعة بعينها في اللجنة في رسالتي الشخصية . ورغم عدم التوصل إلى توافق في الرأي فقد حاولت مع ذلك أن أراعي الاعتراضات والاقتراحات التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ وأبلغت المكتب بأنني سأضيف إلى رسالتي فقرة أخيرة ختامية تكرر أن هذه الرسالة صادرة عني بصفتي الشخصية وأن اللجنة لم تعتمدها وأنها لا تعكس بالضرورة آراء أي دولة أو مجموعة من الدول تشترك في عمل اللجنة المخصصة . وقد فعلت ذلك لا لاحترام مبدأ توافق الرأي واحترام آراء أي عضو في مؤتمرنا فحسب بل أيضا لأكون متفقا مع الترخيص الصادر لي ولأكون عونا لفريق الخبراء الذي يعمل من نيويورك والذي كانت تقع عليه مهمة النظر في عملنا في مساعدة الأمين العام على تلبية الطلب الموجه إليه من الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أشكر السفير بويتا من هنغاريا على هذا البيان وعلى كلماته الطيبة نحو شخصي . وأعطي الكلمة الآن للسفير ليدوغار من الولايات المتحدة .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لما كانت هذه أول مرة أتحدث فيها منذ توليكم الرئاسة فاسمحوا لي أهنئكم على انتخابكم وأن أعرب عن كامل تأييد وفدي وتأييدي الشخصي لكم في تحمل واجباتكم المهمة .

إنني أتحدث هذا الصباح بالنيابة عن البلدان العشرة في المجموعة الغربية .

ونحن نود التعليق بإيجاز على الرسالة المؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ التي أرسلها رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ردا على رسالة من رئيس فريق الخبراء الحكوميين في الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤ . والمجموعة الغربية لا تفهم الاعتراضات التي أبدتها وفود مجموعة الـ ٢١ سواء في اللجنة المخصصة يوم الثلاثاء ٣١ أيار/مايو أو في الجلسة العامة هذا الصباح .

لقد أيدت المجموعة الغربية اقتراح رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح في شباط/فبراير من هذا العام بأن تحاول اللجنة المخصصة الوصول ، بتوافق الرأي ، إلى تقرير مرحلي يرسل إلى فريق خبراء الأمم المتحدة كجزء من مساهمة مؤتمر نزع السلاح في عمل هذا الفريق بمراعاة قرار الأمم المتحدة 46/36 L ولكن لم يحدث توافق في الرأي على هذا الاقتراح للأسف . ولكن كانت النتيجة أن اللجنة المخصصة توصلت لتوافق في الرأي على الحل الاجرائي الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ بأن يبعث رئيس اللجنة المخصصة للشفافية رسالة على مسؤوليته الشخصية تعكس نشاط اللجنة في هذه السنة حتى آخر أيار/مايو . ولما كان هذا يدخل في الاختصاص الاجرائي للرئيس

فإن محتويات الرسالة لم تعرض على اللجنة المخصصة للشفافية للموافقة عليها . وقد أشير إلى أن السفير الموقر من هنغاريا بعث برسالته في ٢٧ أيار/مايو وتفضل بتوزيع محتوياتها على جميع المجموعات ووفود المراقبين من باب اللياقة . وتود المجموعة الغربية أن تشكر الرئيس على جهوده وعلى تحمله عبئا اضافيا إلى جانب دوره الكامل كرئيس للجنة المخصصة . ورئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح يوضح تماما في صلب رسالته أنه حررها بصفته الشخصية دون أن تعتمدها اللجنة المخصصة . وعلى ذلك فإن الرسالة ليست ملزمة لأي وفد في هذا المؤتمر ، وهي كذلك ليست ملزمة لأي وفد من المجموعة الغربية .

وتشعر المجموعة الغربية بخيبة الأمل لأن هذه القضية الاجرائية أدخلت في الجلسة العامة وتأمل في أن نستطيع الانتقال فورا إلى المسائل الموضوعية في مجال الشفافية في التسلح .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير ليدوغار من الولايات المتحدة على بيانه وعلى كلماته الرقيقة بشأني . وأعطي الكلمة الآن للسفر دوبريف من بلغاريا .

السيد دوبريف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى المتحدثين السابقين في التعبير عن سعادة وفدي بتوليكم رئاسة المؤتمر . وإنني أعلن لكم عن كامل التأييد والتعاون من جانب وفدي .

لقد طلبت الكلمة بوصفي منسقا لمجموعة أوروبا الشرقية لأبيّن موقفنا من الرسالة التي أرسلها رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ردا على رسالة رئيس فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة . والمجموعة الشرقية ترى من الصعب عليها أن توافق على الآراء التي أبداها اليوم الممثل الموقر من إيران نيابة عن مجموعة الـ ٢١ بشأن هذا الموضوع . ونحن نرى أن رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ، السفير بويتا ، تصرف بما يتفق تماما مع توافق الرأي الذي توصلت إليه اللجنة المخصصة في وقت سابق من هذا العام والذي عهدت فيه إليه بأن يرسل ، بصفته الشخصية ، رسالة تلخص أنشطة اللجنة حتى نهاية أيار/مايو . ونحن نعتبر أن هذه الرسالة قد كتبت على مسؤولية رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح وليست ملزمة لأي وفد أو مجموعة اقليمية في هذا المؤتمر .

وفي الختام تأمل المجموعة في الاستفادة من الاجتماعات المتبقية أمام اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح استفادة فعالة في مناقشة القضايا الموضوعية ونتوقع اثبات هذه المناقشة بطريقة سليمة في التقرير الختامي عند نهاية دورة هذا العام .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير دوبريف على بيانه وعلى عباراته الطيبة نحو الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن للسفير نييغو من رومانيا .

السيد نييغو (رومانيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أبدأ حديثي بأن أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من المداولات . وأود أن أؤكد لكم كامل التعاون والتأييد من جانب الوفد الروماني .

لقد اسمتعت باهتمام بالغ للممثل الموقر من جمهورية إيران الاسلامية الذي أدلى ببيان نيابة عن مجموعة الـ ٢١ بشأن الرسالة التي أرسلها رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح إلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ، كما استمعت إلى الاقتراحات التي قدمها السفير جورجي بويتا بوصفه رئيسا للجنة المخصصة للشفافية في التسلح ، وإلى البيانات التي أدلى بها سفراء موقرون آخرون في هذا الموضوع .

وأنا هنا أؤيد ما قاله نائبي السيد روزوه عن الموضوع في اجتماعنا السابق . فوفدي يرى أن رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ، السفير بويتا ، كانت لديه الحرية ، بل كان عليه الواجب بوصفه رئيسا للجنة ، أن يبلغ رئيس فريق الخبراء الحكوميين عن أعمال اللجنة المخصصة . وفي رأينا ، وهو ما أبرزه عدد من المتحدثين الآخرين ، أن السفير بويتا تصرف بطريقة تطابق الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة المخصصة في وقت سابق هذا العام . فعندما لا يمكن التوصل إلى توافق في الرأي على نص الرسالة بالنيابة عن اللجنة المخصصة فإن الحل الوحيد المتبقي هو إرسال رسالة شخصية لا تُلزم أي وفد بل الرئيس وحده ، وهذا هو الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة . وفي الوقت نفسه فإننا نرى أن نص الرسالة نفسها كان متوازنا وموضوعيا . وبمراعاة هذه الاعتبارات نستطيع أن نقول إن النقد كان فيه شيء من عدم الانصاف لأن رسالة الرئيس كانت تتفق تماما مع واجبات الرئيس .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير نييغو على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن للسفير نوربرغ من السويد .

السيد نوربرغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بمسألة الرسالة التي وجهها السفير بويتا إلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ، السفير واغنمكرز ، أود أن أقول ما يلي . إن وفدي يأسف لعدم إمكان التوصل إلى توافق في الرأي في البداية أثناء دورة هذه السنة على تقرير مرحلي من اللجنة المخصصة إلى فريق خبراء الأمم المتحدة . ولكن وفدي يلاحظ مع ذلك أن هناك قراراً صدر بتوافق الآراء ويقضي بحل وسط وهو أن يرسل الرئيس التقرير إلى فريق

الخبراء ، على أن يفعل ذلك على مسؤوليته هو ودون أي الزام على اللجنة وأعضائها . وكان المفروض أن تكون الرسالة تقييما شخصيا منه لعمل اللجنة . ويبدو لنا أن رئيس اللجنة المخصصة ، إذ وضع هذه الرسالة وأرسلها إلى السفير واغنمكرز ، قد أدى الواجب الذي ألقي عليه . ويلاحظ أن محتويات الرسالة لا تمثل إلا تقييم الرئيس للعمل الذي دار في اللجنة ، ونكرر أنها ليست ملزمة للجنة ولا لأعضائها . ولهذا فإن وفدي يضم صوته إلى الآراء التي أبداها الممثلون الموقرون من الولايات المتحدة نيابة عن المجموعة الغربية ومن بلغاريا نيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية ، وزميلي الموقر من رومانيا .

السيدة باوتا سوليس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : سيدي ، وزميلي أود أولا أن أهنئكم على تحمل مسؤولية هذا المؤتمر وأن أشكر سلفكم السفير بويتا على العمل الذي أمكن انجازه .

وأود أن أشير إلى النقطة التي يدور عليها النقاش . ففي الأيام الأخيرة وأثناء اجتماع اللجنة المخصصة لموضوع الشفافية في التسلح أشار وفدي ، إلى جانب مجموعة أخرى من الوفود ، بشكل أو بآخر إلى المسألة التي نتناولها وأوضحوا في بياناتهم عدم موافقتهم على الاجراء الذي اتبع في إرسال رسالة من رئيس اللجنة المخصصة إلى فريق الخبراء الذي يجتمع الآن في نيويورك . ولا أرى من الضروري أن أكرر هنا ما يعرفه جميع المندوبين الموقرين تماما وهو أن رسالة شخصية من شخص في مركز عام ليست في الحقيقة رسالة شخصية كما يبدو لأول وهلة . فلم تكن هذه أول مرة مررنا فيها بتجربة من هذا النوع ، وإن وفدي يذكر أنه ناقش أكثر من ثلاث مرات صيغة رسالة شخصية واحدة إلى أن أمكن الحصول على توافق الرأي اللازم لإرسالها خارج لجنة نزع السلاح . والذي نريد أن نقوله هو ان هذا المحفل لم يكن من رأيه أبدا أن رسالة شخصية من دبلوماسي يشغل منصبا عاما تعتبر شيكا على بياض . والبيان الذي اتفقت عليه مجموعة الـ ٢١ بالاجماع - وأكرر بالاجماع _ والذي قُرأ هنا هذا الصباح من جانب ممثل إيران الموقر يعبر عن نفس درجة عدم الاتفاق التي أعربت عنها هذه المجموعة من الوفود من قبل في أعمال اللجنة المخصصة وفي مناقشاتها . ومن الصحيح ، كما قال السيفير بويتا ، أن هذا البيان لا يغطي جميع الجوانب المتصلة بهذه القضية بالذات؛ فهذا البيان لا يشير ، لأسباب عديدة ، إلى الحقائق الواقعية وهي وجود معارضة رسمية ، قبل إرسال هذه الرسالة ، من جانب أحد الوفود الذي أبلغ رئيس المؤتمر بأنه يعترض على إرسال الرسالة بصيغتها التي كانت موجودة في ذلك الوقت . وفي رأي وفدنا أن تجاهل هذه الحقيقة مسألة جدية . ونحن نرى من جانبنا ، ونود أن نثبت في المحضر ، موقفنا في هذه القاعة وهو أنه لا يوجد شيء يبرر الاجراء الذي اتبع في التراسل مع مجموعة الخبراء في نيويورك . ومفتاح النجاح في عملنا هو التأكد من الاحترام الدقيق تماما لنظامنا الداخلي وخصوصا قواعد التوافق في الرأي .

وكل ما يخرج عن هذا المبدأ لن يأتي إلا بالضرر للمؤتمر . ونحن لا نأسف فقط على أن هذه المسألة تستغرق وقتنا وأنها وصلت إلينا هنا وتضيّع علينا العمل فحسب ، ولكن حدوثها لم يكن من قبيل الصدفة - بل إن الذي حركها هو سبب خاص جدا ويبدو أن هذا السبب هو الذي ينبغي أن نأسف له والذي كان ينبغي تجنبه في حقيقة الأمر . وأخيرا أود أن أقول إن وفدي يرحب بالاعتراف العام في هذه القاعة بأن الوثيقة التي أرسلت إلى مجموعة الخبراء في نيويورك ليست ملزمة لأي من الوفود الممثلة هنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثلة كوبا الموقرة على بيانها وعلى عبارتها الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن للسفير منير زهران من مصر .

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية) : أشكركم يا حضرة الرئيس ، أشكركم وأعبر لكم عن خالص التحية والتقدير وأنتم الآن تجلسون في مقعد الرئاسة ، رئاسة مؤتمر نزع السلاح . أشكركم وأعبر عن خالص التقدير لشخصكم الكريم وأنتم ممثل قدير لبلد عظيم ، بلد عظيم رائد في العالم الثالث وفي حركة عدم الانحياز ، الهند التي اشتركت مع مصر ودول أخرى في العالم الثالث في وضع أسس حركة عدم الانحياز التي تجتمع اليوم وخلال هذا الأسبوع في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية . هذا الاجتماع ، الذي سوف يناقش بين أمور أخرى ، الموضوعات التي نتداول حولها في مؤتمر نزع السلاح . وأعدكم بعد انتهاء مؤتمر القاهرة أن أنقل إلى مؤتمر نزع السلاح -باعتبار أن مصر هي الدولة المضيفة - ما توصل إليه مؤتمر عدم الانحياز في القاهرة من أمور تتعلق بالموضوعات التي نتداول فيها هنا .

السيد الرئيس ، أعبر أيضا عن التحية والتقدير للسيد السفير بويتا مندوب المجر على رئاسته للمؤتمر خلال الفترة الفارطة قبلكم .

وبالنسبة للموضوع الذي أثير والذي عكسه البيان الذي ألقاه مندوب جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، يتفق وفد مصر تماماً مع ما جاء في هذا البيان نصاً وروحاً . سيدي الرئيس ، إن على مصر مسؤولية خاصة بالنسبة لهذا الموضوع نظرا لاختيارها منسّقاً لمجموعة الـ ٢١ بالنسبة للبند المتعلق بالشفافية في مجال التسلح . وأود أن أذكّر بعد ما استمعنا إليه من بيانات بأن لنا موقفاً سبق أن عبرنا عنه بالنسبة لإرسال خطاب من رئيس اللجنة إلى رئيس مجموعة الخبراء في نيويورك حول هذا الموضوع .

ما قيل يا سيادة الرئيس ، من إن مصر وافقت وهي تشارك في مجموعة الخبراء في نيويورك على إرسال خطاب من رئيس لجنة الشفافية في التسلح إلى مجموعة الخبراء في نيويورك غير صحيح . فمصر لم تطلب ذلك وما قيل حول هذا الموضوع

غير صحيح ، وحتى إذا كان ذلك قد حدث فمجموعة الخبراء التي كانت تجتمع في نيويورك تضم خبراء بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم الحكومية .

لقد اتخذت مصر هذا الموقف ، أي عدم الموافقة على إرسال خطاب لرئيس مجموعة الخبراء ، التزاما منها بالموضوعية ، وهذا ما عبرنا عنه أيضا في لجنة الشفافية في التسلح . لقد قلنا إنه إذا وصلنا إلى الجزء الثاني من مؤتمر نزع السلاح مع نهاية أيار/ مايو ، دون أن تكتمل مداولات مؤتمر نزع السلاح حول البند المتعلق بالشافية في التسلح وقمنا بتسجيل التقدم في المداولات حتى ذلك الحين ، فإن تقريرنا سيكون مبتوراً وسوف يعطي صورة غير صحيحة وغير كاملة عن مداولات مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالشفافية في التسلح . وبالتالي ، اتخذنا موقف عدم الموافقة على إرسال مثل هذا الخطاب من رئيس لجنة الشفافية في التسلح إلى مجموعة الخبراء في نيويورك ، والاكتفاء في هذه الحالة بتقريري المؤتمر عن هذا البند لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ حيث يعكس هذان التقريران المداولات كاملة في دورتين كاملتين فيما يتعلق بالشفافية في التسلح . ومع ذلك كان هناك توافق آراء على إرسال هذا الخطاب على أساس أن يتضمن الخطاب أو أن يعكس موقف مصر . آخذين في الاعتبار ما سبق أن أوضحناه . أولا ، أن يكون هذا الخطاب على مسؤولية الرئيس الشخصية . ثانيا ، أن يكون غير ملزم بالنسبة للجنة . ثالثا ، أن يكون متوازنا وموضوعيا وعادلا ومنصفا أي منصف لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح وليس لمجموعة أو مجموعتين .

لذلك يا سيادة الرئيس ، أنا أطرح الآن ما هي فائدة إرسال خطاب من رئيس لجنة الشفافية على مسؤوليته الشخصية ، فهل يجوز أن يكون هذا الخطاب بصفته كرئيس اللجنة؟ ويثير هذا بعض التساؤلات عن مدى القيمة التي سوف يكتشفها الخبراء المكلفون بالنظر في توسيع نطاق السجل من خطاب يصاغ على أساس المسؤولية الشخصية لمندوب دولة بعينها . إذا كان مندوب هذه الدولة رئيسا للجنة ، فالمفروض أن يعكس هذا الخطاب جميع المواقف التي طُرحت خلال المداولات وليس مواقف مجموعة أو مجموعتين فقط دون مجموعة ثالثة . لذلك يا سيادة الرئيس إذا كان الخطاب غير ملزم فما هي فائدة مثل هذا الخطاب لمجموعة الخبراء ، عند النظر في توسيع نطاق سجل الأمم المتحدة؟

سيادة الرئيس ، مجموعة الـ ٢١ في إطار لجنة الشفافية في التسلح ألقت عدة بيانات تعكس مواقف كان يمكن لو أخذت بعين الاعتبار اضافة عنصر هام جدا في هذا الخطاب وهو عنصر التوازن والموضوعية والإنصاف . لذلك يا سيادة الرئيس رأيت ، باعتبار أن مصر كان عليها مسؤولية التنسيق في إطار مجموعة الـ ٢١ بالنسبة لبند الشفافية في التسلح وأشكركم ، أن أضع النقاط فوق الحروف .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير منير زهران على بيانه وعلى عباراته اللطيفة جدا نحو بلادي ونحو شخصي . وأعطي الكلمة الآن للسفير الموقر هوه من الصين .

السيد هوه (الصين) (الكلمة بالصينية) : نظرا لتأخر الوقت لم يكن في عزمي أن أطلب الكلمة ، كما أنني لا أريد أن أطيل المناقشة اليوم . ولكنني أود أن أدلي ببيان موجز جدا . وأود بصفة رئيسية أن أنتهز الفرصة لأقدم لكم يا سيدي الرئيس أحر التهاني من الوفد الصيني . وأود أبلغكم عن عظيم سروري بأن أرى ممثل الهند العظيمة يرأس اجتماعنا هنا . وإن وفد الصين ليؤكد لكم عن أكبر قدر من التعاون البناء .

إن اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح هي لجنة مخصصة من اللجان المهمة في هذا المؤتمر . وقد شارك الوفد الصيني بنشاط في جزء من أعمالها . وقد استمعنا الآن بكثير من الاهتمام إلى بيان مجموعة الـ ٢١ وإلى بيانات عدد من أعضاء مجموعة الـ ٢١ . وفي الوقت نفسه لاحظنا أن رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ، السفير بويتا ، أعرب عن رأيه لأنه نظرا لعدم وجود توافق في الرأي فإنه أرسل رسالة كرسالة خاصة لا تمثل رأي أي مجموعة أو وفد ولا رأي المؤتمر بأكمله . ولذلك فإن رسالته ليس لها قوة الزامية من أي شكل على أي واحد منا . وفي الوقت نفسه أود أن أقول إن المؤتمر وجميع لجانه المخصصة تحترم احتراما كاملا النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي هنا أن أستشهد بالقاعدة ١١ من الفرع الرابع : "إلى جانب ما يقوم به الرئيس من ممارسة وظائف الرئاسة المعتادة ، وبالإضافة إلى السلطات المخولة له في مواضع أخرى من هذا النظام ، فإنه يمثل المؤتمر ، بالتشاور الكامل معه وتحت سلطته ، في علاقاته مع الدولة ومع الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى" . وأعتقد أن هذا الإجراء المهم ينطبق على رئيس اللجنة المخصصة . ويرى وفد الصين أن إرسال رسالة شخصية من رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح ليس له سابقة ولا ينبغي أن يكون سابقة في المستقبل . ومن الطبيعي أن كل بلد وكل عضو على حدة ، أو كل مجموعة مستقلة ، يمكن أن تقرر ما الذي تريد أن تفعله وما الذي تريد ألا تفعله ، ولا ضرورة لاستخدام صفة رئيس المؤتمر . وفي الوقت نفسه يود الوفد الصيني أن يشدد على نقطة واحدة وهي أن كل وفد ، بما فيه الوفد الصيني ، ينبغي له أن يحافظ بالوسائل المناسبة على الوضع الفريد للمؤتمر وعلى وظيفته الفريدة وسلطاته الفريدة . فمنظمتنا هي نوع من جهاز تفاوضي مستقل ، كما لاحظ بعض الوفود . ونحن نقدم في كل سنة تقريرا إلى الجمعية العامة بتوافق الآراء فقط . وليس لدينا تقارير أخرى ولسنا تابعين لأي منظمات أخرى . وغني عن البيان أنه لا توجد أي منظمة سواء كانت غير حكومية أم لا لها حق التدخل في عملنا أو الإشراف عليه ، ولسنا ملزمين بتقديم تقرير إليها . وأما عن أفرقة خبراء الأمم المتحدة فإن لها أهميتها الخاصة بصرف النظر عن عدد أعضائها أو عن مدى أهميتها؛

وليس هناك التزام مباشر على المؤتمر بأن يقدم تقريرا لها . ولا أود أن أطيل المناقشة أكثر من هذا اليوم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أشكر السفير هوه على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة لي .

اسمحوا لي في هذه المرحلة أن أبدي ملاحظتين وبعد ذلك يكون لمن يطلب الكلمة أن يتحدث بطبيعة الحال . فأنا أود أن أقول ببساطة أنه من المؤسف عدم إمكان حل هذه المسألة بطريقة سلسلة . وأعتقد أننا سمعنا جميع الأطراف في هذه المسألة . فقد حدثت بعض تصرفات وأرسلت رسالة من السفير بويتا وأشارت مجموعة الـ ٢١ إلى ما تنوي أن تفعله وتحدث تسعة متحدثين في هذا الموضوع بالتفصيل ولا أرى ما هو الجديد الذي يمكن تحقيقه في هذه المسألة . لقد أثيرت عدة نقاط هامة ، ولكن إذا كان الشعور هو الحاجة إلى مزيد من المناقشة في هذه القضية فإنني سأكون سعيدا لإعطاء الكلمة لمتحدثين آخرين يريدون الحديث في هذا الموضوع . الكلمة للسفير ليدوغار من الولايات المتحدة .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : نعم لقد سمعنا الكثير ولكننا لم نصل إلى بيت القصيد ولعل الوقت قد حان لأن نفعل ذلك .

فأنا أعتذر عن الحديث مرة أخرى وأود أن أوضح في هذه المرحلة أنني أتحدث بصفتي الرسمية . لقد استمعنا إلى ممثل مجموعة الـ ٢١ هذا الصباح كما أنني حضرت اجتماع مكتب اللجنة المخصصة يوم الخميس الماضي وبقيت محتارا أمام الحجج التي قيلت بشأن رسالة الرئيس موضع الحديث . فالقول بأن رسالة الرئيس غير متوازنة يعني أنه كان من الممكن تحقيق التوازن أو إعادة تحقيقه ولكن لم يحدث ذلك بسبب التجاهل أو الإنكار . وبعبارة أخرى فإن هذا الاتهام "بعدم التوازن" يفترض أن الوفود التي تضايقت إلى هذا الحد من رسالة الرئيس كانت قد حضرت الاجتماعات ، وأن نفس هذه الوفود شاركت في المداولات والمناقشات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح والجدول الزمني للاجتماعات وأن الوفود اتخذت خطوات في تقديم مقترحات أو أنها ، وهذا هو الأفضل ، وضعت وسائل عملية وعالمية وغير تمييزية ، بما يتفق مع ولاية لجنة الشفافية في التسلح ، من أجل زيادة الانفتاح والشفافية في مختلف موضوعات هذه اللجنة مثل الحيازات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني . وأعتقد أن السجلات واضحة بنفسها . وقد قدم الرئيس تقييمه لنشاط لجنة الشفافية حتى ذلك التاريخ عن دورة ١٩٩٤ ، لا عن دورة ١٩٩٣ . ولم يقدم إلا قليل من وفود مجموعة الـ ٢١ آراءهم في هذه السنة ، سواء في الجلسات العامة في مؤتمر نزع السلاح أو في اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح نفسها ، بل إن عددا أقل من ذلك

هو الذي اقترح وسائل عملية تساهم في عمل لجنة الشفافية . ونحن جميعا نعلم أن جذور القلق الذي أبدي هنا في هذا الصباح ترجح إلى أن بعض الوفود في هذه القاعة لا تزال لديها مشكلة مع مفهوم الشفافية والانفتاح في الشؤون العسكرية ولا تستطيع ولا تريد أن تلزم نفسها بهذه الأهداف المفيدة . والولايات المتحدة تأسف بسبب الإحجام عن المناقشة في مؤتمر نزع السلاح فيما هو مهم فعلا في عالم اليوم أي زيادة تراكم الأسلحة التقليدية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار . والتاريخ يبين أن الأسلحة التقليدية مسؤولة عن حالات موت تجاوز بآلاف المرات ما فعلته الأسلحة الذرية . وعالمنا اليوم يشهد مواجهات عديدة بالأسلحة التقليدية ، لا بالأسلحة النووية . وقد كان أمام اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح فرصة ، بوصفها لجنة ، لصياغة تقرير مرحلي يقدم لفريق الخبراء الحكوميين ، وكان من شأن هذه العملية فتح باب المداولات في اللجنة؛ وكان باستطاعة جميع الوفود أن تقدم آراءها؛ وكان من الممكن صياغة التقرير بتوافق الآراء ولكن مجموعة الـ ٢١ هي التي منعت الأخذ بهذا الخيار .

وأملي أن ننحي هذه المسألة سريعا وأن نمتنع عن الاتهامات غير المدروسة مثل الاتهام بالتحايل على الاجراءات أو استخدام شيك على بياض . وتأمل الولايات المتحدة أن تستطيع الوفود التي خصصت حتى الآن كثيرا من الوقت والمشاعر لهذه القضية أن تبدي نفس الحماس وتبذل نفس الجهد في عمل اللجنة المهم .

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية) : الواقع أنني آسف أن أطلب الكلمة مرة أخرى حول هذا الموضوع ويرجع الأمر باختصار إلى نقطتين . النقطة الأولى ما قيل حول عجز مجموعة الـ ٢١ عن إضافة ما يمكن أن يؤدي إلى إحداث توازن في خطاب رئيس اللجنة . أنا آسف أن هذا القول غير سليم لأننا حاولنا ذلك إلا أن رئيس اللجنة ذكر أن هذا الخطاب على مسؤوليته الشخصية وبالتالي لم يقبل تعديل أي شيء فيه بما يؤدي إلى إحداث مثل هذا التوازن .

النقطة الثانية ، أنا بالفعل أعتقد أن هناك دولاً تشارك في المؤتمر لا ترغب في الشفافية بشكل كامل والدليل على ذلك أمران : الأمر الأول يا سيادة الرئيس أننا طالبنا بتوسيع نطاق السجل بحيث يشمل أكثر من سبعة الطوائف من الأسلحة التقليدية ولم ترغب تلك الدول في ذلك بحيث يعكس السجل مقتنيات الأسلحة ومبيعات ومشتريات الأسلحة من جميع طوائف الأسلحة التقليدية التي تعتبر تراكماتها من التراكمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومفرطة بحيث تُعطي إنذاراً مبكراً بأن هناك خطراً داهماً على السلم والأمن الدوليين . الطائفة الأخرى من الأسلحة هي أسلحة الدمار الشامل وإذا قلنا أن السجل لا يشمل أسلحة الدمار الشامل إذاً هذا السجل لا يعكس بالفعل شفافية لأن أسلحة الدمار الشامل بطبيعتها تعتبر مفرطة وتعتبر مبالغ فيها بحيث أنها

يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين . لهذه الاعتبارات نحن نتفق تماما مع القول القائل بأن هناك بعض الدول لا ترغب في أن يكون هذا السجل عاكسا للشفافية بالكامل .

السيدة باوتا سوليس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : باختصار شديد ، يرغب وفدي في هذه المناسبة أن يثبت أسفه لعدم الكفاية الواضحة في المعلومات التي قدمها سعادة السفير ليدوغار من وفد الولايات المتحدة بشأن اشتراك وفود مجموعة الـ ٢١ في عمل لجنة الشفافية في التسلح . لقد أبديت جميع مواقف مجموعة الـ ٢١ في القضايا الرئيسية الداخلة في هذا المجال . ولهذا السبب نفسه لم يحدث توافق في الرأي على كمية المسائل التي كنا نود أن يتحقق فيها توافق في الرأي . وأنهي بياني بالقول بأن الكمية لا تعني بالضرورة النوعية وأن هذا ينطبق تماما على بعض المساهمات في عمل لجنة الشفافية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر الممثلة الموقرة من كوبا على بيانها ، وقبل أن أعطي الكلمة للسفير كمال ثم من بعده للسفير بويتا أود أن أكرر ما قلته من قبل وهو أن هناك من الواضح خلافات مستمرة وتصورات مختلفة في هذا البند وأعتقد أنه من غير المجدي إضاعة الوقت في ذلك . وقد قال بعض المتحدثين السابقين نفس الشيء وأننا سمعنا جوانب كثيرة في هذا الموضوع وليس من المؤكد أن يكون هذا خير استخدام للوقت . ولكنني بين أيديكم وأعطي الكلمة للسفير كمال .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : سأتوخى الايجاز . فأنا ، شأني شأن الآخرين قد استمعت إلى جميع البيانات التي قيلت هنا اليوم ويسعدني أن بعضا من كلماتي السابقة قد سجلت وأثبتت . وكل واحد منا هنا له وجهة نظر؛ والبعض أخوة كبار والآخرون اخوة صغار وإذا كنا نتفق في كثير من الحالات فإننا لا نتفق في بعض الحالات وكما قلت يا سيدي الرئيس فإن المسألة هنا هي أنه من الواضح تماما عدم وجود توافق في الآراء . إذن قد حاق الضرر بهذا الجهاز وبحرمة نظامه الداخلي بسبب الرسالة التي بعث بها رئيس اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح .

السيد بويتا (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : بيان صغير جدا حتى نتجنب سوء التفاهم . فأنا أعتقد في ضوء مناقشاتنا أنه يمكن القول بأنني بصفتي رئيسا للجنة المخصصة لم أرفض اضافة أي جزء إلى هذه الرسالة . وقد دعوت مجموعة الـ ٢١ لإعداد ورقة عمل ولكن قيل إن من الصعب عمل ذلك في فترة قصيرة . والرسالة عكست ما كان متاحا . فمثلا عكست الورقة بوضوح إضافة فئات أخرى إلى السجل لإدخال بند لأسلحة الدمار الشامل وغير ذلك من المواد المتاحة .

وأنا أتفق تماما مع الرأي السائد بأنه لا يوجد لجنة ولا جهاز يمكن أن يطلب من الرئيس أن يعمل بصفته الشخصية ودون دعم من هذه اللجنة أو عمل مشترك من جانبها . وللأسف لم تكن هذه هي الحالة في تلك المرة . وكان اقتراحي الأصلي هو إعداد رسالة مشتركة وكان يشاركني في الرأي بعض أعضاء اللجنة ولكن للأسف لم يتحقق توافق في الرأي ويجب أن نحترم أولا وقبل كل شيء مبدأ أساسياً هو توافق الرأي .

وملاحظتي الأخيرة أنه رغم جميع المشاكل التي سببها هذا الإجراء فينبغي أن نركز الآن على موضوع عمل لجنة الشفافية؛ ولا زالت أمامنا عدة اجتماعات ، وإن يكن عددها غير كبير . وأما السؤال عما هو المقصود من أن رسالة الرئيس لا تلزم اللجنة فمعنى ذلك أننا يجب أن نعمل الآن بصرف النظر عن رسالتي على إعداد تقريرنا إلى المؤتمر الذي سيعرض بعد ذلك على الجمعية العامة . وهذا هو العمل الواقع أمامنا وعندما نؤديه فإنني أعتمد اعتمادا جازما على تعاون جميع أعضاء اللجنة المخصصة من جميع المجموعات وأملي أن تكون هناك مشاركة أكبر في المناقشات ، ومن جانب مجموعة الـ ٢١ أيضا . وأشكركم على ذلك مقدما .

السيد تاناكا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس أعتذر لطلبي الكلمة في هذه الساعة المتأخرة ولهذا فإنني لن أقدم تهانئي لكم وأنتقل مباشرة إلى الموضوع . لقد استمعت باهتمام كبير لبيان الدكتور دالمان عن التقدم في فريق الخبراء العلميين . فقد قدم لنا أرقاما واقعية عن طاقة شبكة الكشف السيزمي التي يعمل الفريق المذكور على تطويرها الآن ، وأنا أعلم أن بعضا من هذه القضايا التقنية يجب معالجتها في الفريق العامل المعني بالتحقق التابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . وأرجو أن أستفيد من وجود الدكتور دالمان رئيس فريق الخبراء العلميين لأقدم رأيا من خبير . فهو قد قدم لنا أرقاما فعلية تماما عن طاقة الاستكشاف في المحطات السيزمية ولكن جميع هذه الأرقام تقوم على افتراض أن الالتزام سيكون محصورا بالكامل وموصولا وأنه سيقع في صخر جامد وأنا أريد أن أعرف إذا كانت هناك صيغة يمكن بها أن نترجم طاقة الاستكشاف في نفس الشبكة إذا وقع الانفجار تحت الماء . ونريد أن نعرف إذا كانت هذه الصيغة الفورية موجودة وإلا فإننا نريد أن نعرف ما هو مدى السهولة ومدى الصعوبة في تقدير طاقة الكشف في شبكتكم السيزمية عند حدوث انفجارات تحت الأرض . ولما كنا نناقش تقنيات التحقق غير السيزمية ولما كان أسبوع اتخاذ القرارات يقترب فمن المهم جدا أن نستمع إلى آراء خبراء الاهتزازات في هذا التقدير ، فإذا رأيتم أن من الصعب تقديم إجابة في الوقت الحاضر فيسعدنا أن نتلقى المعلومات أثناء اجتماعات أحد الأفرقة العاملة المعنية بالتحقق هذا الأسبوع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير الموقر من اليابان على النقاط التي أثارها وعلى عباراته الرقيقة نحو الرئاسة وأعطي الكلمة الآن للدكتور دالمان ليرد على الأسئلة الموجهة إليه .

السيد دالمان (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : الأرقام التي ذكرتها عند تقديمي تقرير التقدم مأخوذة من التقرير الذي وضعه فريق الخبراء العلميين . وقد دارت مناقشات في هذا الفريق عن طاقات الكشف ولكن لا يوجد في هذه المرحلة أي توافق في الآراء على الصيغ التي تستخدم لتحويل تلك الطاقة المحسوبة على أساس الصخر الجامد إلى حالة المواد الأخرى . وأعتقد أن الوفود ربما تكون لديها آراء أخرى ويسعدني أن أناقش هذه القضية معكم ولكن ليس بصفتي رئيسا لفريق الخبراء .

السيد كيلر (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية) : أعتذر عن طلب الكلمة في هذه الساعة المتأخرة ولكنني مضطر لذلك لأن الاجتماع المقرر للفريق العامل الأول للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بعد الجلسة العامة لن يجتمع للأسف . وبعد التشاور مع صديقيّ الرئيس من الهند والاتحاد الروسي أرجو أن أعلن ما يلي بشأن جدول أعمال الغد . فالمقرر هو ، كما كان مقررا من قبل ، عقد دورة سيزمية الساعة العاشرة صباحاً تستمر بعد الظهر وبعد ذلك مباشرة ننتقل إلى صديق الرئيس من الاتحاد الروسي لنوفر له الوقت لاستكمال دورته وانهائها فيما يتعلق بالتفتيش في الموقع . ولذلك أرجو من الخبراء الذين قد يكون عليهم تقديم أي موضوع غدا بعد الظهر أن يكونوا حاضرين في تلك الساعة المتأخرة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر الممثل الموقر من ألمانيا على الإعلان الذي أدلى به . هل هناك أي وفد يريد الكلمة في هذه المرحلة؟ إذا لم يكن ، فأعود الآن إلى الورقة غير الرسمية التي وزعتها الأمانة والتي تحتوي على جدول الاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وأجهزته الفرعية في الأسبوع المقبل . وقد أعد هذا الجدول بالتشاور مع رؤساء اللجان المخصصة وهو ليس إلا جدولا إشارياً كما جرت العادة ويمكن تغييره إذا كان ذلك ضروريا . وعلى أساس ذلك أرجو اعتماده . لا أرى هناك أي اعتراض .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك تنتهي أعمالنا الأساسية لهذا اليوم وإذا لم يكن هناك وفود أخرى تريد الحديث فإنني أريد أن أعلن شيئين : أولا يود رئيس اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية أن يؤكد أن الاجتماع المقرر عقده بعد ظهر اليوم سيعقد بالفعل في قاعة المجلس كما كان مقرراً في جدول اجتماعات هذا الأسبوع . وثانيا تعلمون أنه ابتداء من بعد ظهر اليوم في الساعة الثالثة وطوال يوم الجمعة غدا

تعقد اجتماعات على مستوى عال بشأن يوغوسلافيا السابقة بالقرب من قاعة المجلس . ونظرا لترتيبات الأمن الاستثنائية التي ستتخذ أرجو من جميع الوفود حمل تذاكر الهوية واتباع تعليمات مسؤولي الأمن عند الدخول إلى قاعة المجلس . وسيكون تعاونكم موضع تقدير كبير من الأمانة .

وسينعقد الاجتماع العام التالي للمؤتمر كما كان مقرراً يوم الخميس ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥